

بصت والسقوط والوجع وعلى المرأة ان لا ترضع حتى
تروى فاذا ارضعت فلتحفظ او لتكن حياطا
في الرضاع كالحمة في النسب يحرم من النسب يحرم من الرضاع
الا امرأته من الرضاع او اختها من الرضاع كما ثبت في حق
الرضعة ثبت في حق زوجها الذي نزل منه اللبن سبب وطئ
عندنا رجل زني بامرأة فولدت منه ولدا فارضعت هذه
صبيته اخرى فحرم الصبيته الاخرى على الرائي عندنا وروى
الحسن عن جعفر بن محمد اذا فطر الصبي في الحولين فهو
الصبي بالقطعة من الرضعة كبره اخرى لا يثبت الرضاع في طاهر الرضا
كتاب الطلاق يجوز ان يطلق الرجل
امرأته عن غير ذنب اذا سر بها باحسان وعن الحسن ان قال
لو كان لرجل الف جارية واربعة نسوة فاسترى جارية اخرى
فانسان اخاف عليه كفر لقوله تعالى فانهم غير ملوسين
بل امرأته تلكا بكلمة واحدة او ثلثا في طهر واحد
فليس للمخاض او حاله الخيض او بطلتها باينا فمدها كلها
بدعي في بطل الطلاق وبأمره بالزوج وقول رخصي طلاقك
وقعت للطلاق او رضيت طلاقك او ثبتت يقع بطل الطلاق
واحدة وان لم ينو لا يصرح الطلاق ولو قال امرأتك طلاقك
لا يقع ولو قال لامرأتي المحدث بها انت باين انت طالق

الرجل فانما اخذ واخرج من حريمه
سجدة له وان لم يمسها وامر حاله
من الثالث من حريمه حرمه
وهو صاع ضده وروى عنه

او ينقل اليها على كل حال
في حق المهر

وهو ما رواه احمد بن حنبل
في مسنده عن ابي حنيفة
عن ابي اسحق عن ابي حنيفة
عن ابي اسحق عن ابي حنيفة

وهو ما رواه احمد بن حنبل
في مسنده عن ابي حنيفة
عن ابي اسحق عن ابي حنيفة
عن ابي اسحق عن ابي حنيفة

وهو ما رواه احمد بن حنبل
في مسنده عن ابي حنيفة
عن ابي اسحق عن ابي حنيفة
عن ابي اسحق عن ابي حنيفة

وهو ما رواه احمد بن حنبل
في مسنده عن ابي حنيفة
عن ابي اسحق عن ابي حنيفة
عن ابي اسحق عن ابي حنيفة

وهو ما رواه احمد بن حنبل
في مسنده عن ابي حنيفة
عن ابي اسحق عن ابي حنيفة
عن ابي اسحق عن ابي حنيفة

وهو ما رواه احمد بن حنبل
في مسنده عن ابي حنيفة
عن ابي اسحق عن ابي حنيفة
عن ابي اسحق عن ابي حنيفة

وهو ما رواه احمد بن حنبل
في مسنده عن ابي حنيفة
عن ابي اسحق عن ابي حنيفة
عن ابي اسحق عن ابي حنيفة

وهو ما رواه احمد بن حنبل
في مسنده عن ابي حنيفة
عن ابي اسحق عن ابي حنيفة
عن ابي اسحق عن ابي حنيفة

انت باين ان نوى بالاولى طلاقا يبيع ذلك ونشأن ولو قال
 لامرأته المدخول بها انت طالق انت طالق يبيع تطلقان وان نوى
 التكرار صدق ديانه لا قضاء ولو قال نويت بالثانية الطهر
 لا يصدق قضاء وكذا لو قال قد طلقك وقد طلقك او قال
 انت طالق وطلقك ولو قال لها انت طالق فعلا لم يخرجه
 قلت قال قلت هو طالق او طلقها يبيع واحد رجل قال لامرأته
 انت طالق شكك ففعل لم يكره طلق فعلا لم يكره تطلق بك عند
 ابي يوسف رحمه الله فان عندنا قال انت طالق ونوى المثلث
 صحته نية كما هو قول الساجي رحمه الله ويجعل ان هذا قول ابي
 فان عندنا اذا طلق الرجل امرأته واحدة ثم قال بعدتها ثلثا
 نصير لك ولو قال انت طالق لكل الطلاق يبيع ذلك وكذا لو قال
 اكمل الطلاق ولو قال انت لا قليلا ولا كثيرا قال ابو جعفر
 رحمه الله يبيع ثلثان رجل قال لامرأته انا منك طالق لا يبيع
 ولو قال انا منك باين او جملان نوى الطلاق يبيع امرأة
 قالت لزوجها طلقني فقال فعلة طلقك وكذا قال في فعال
 فعلة طلقك اخرى رجل قال لا طلقك امرأتك فقال احسنه
 على وجه لا تكمل لا يكون اجازة وان قال برحمتك الله وقبل الله
 منك يكون اجازة رجل قال لامرأته طلاقك على واجبا ولايم
 او ثابت او فرض لا يبيع في اكل عند ابي حنيفة رحمه الله وفي غيره

قال لا بد ان يبين نية
 ان نوى بالاولى طلاقا يبيع ذلك

ان نوى بالثانية طلاقا يبيع ذلك

ولو اراد الاغيب ففعل لم يخرجه

ولو اراد الاغيب ففعل لم يخرجه

ولو اراد الاغيب ففعل لم يخرجه

ولو اراد الاغيب ففعل لم يخرجه

ولو اراد الاغيب ففعل لم يخرجه

ولو اراد الاغيب ففعل لم يخرجه

ولو اراد الاغيب ففعل لم يخرجه

ولو اراد الاغيب ففعل لم يخرجه

ولو اراد الاغيب ففعل لم يخرجه

ولو اراد الاغيب ففعل لم يخرجه

[illegible]

واما في حق الامم من غير الجوار
 فانه قد كان من قبل ان يبعث
 الى هذه الامم من غير الجوار
 فانه قد كان من قبل ان يبعث
 الى هذه الامم من غير الجوار
 فانه قد كان من قبل ان يبعث
 الى هذه الامم من غير الجوار

ان شاء الله لا يقع سواء علم معنى الاحتشاء او لم يعلم وكذا لو قال
انت طالق بارادة الله وبنيته وبرضاه ولو قال بعلمه وقضائه
تطلق ولو استثنى في نفسه فليس يقع ان يطأها اذا بغير الحروف
والا فلا ولا يقع للمرأة ان تكسر ولو طلى بالمرسع للاستثناء واللفظ
الطلاق والعناقا اذا جرى على لسانه غير قصد عند محمد من حرم الله
يقع وعند ابو يوسف رحمه الله يقع العتق ولا يقع الطلاق وقول
الحنيفة رحمه الله على كسره ولو جرى على لسانه لفظ الكفر غير
قصد لا يكفر بالانفاق والكذب بل منه بالطلاق ولو قال تطلقني
فانني زوجها فقلت ما دى فقال لا امران كان في انما ادنى فعل
لا يقع ولو قيل اطلقت امرتك فقال اجسها مطلقا لا يقع ولو قال
انت طالق ان نوى يقع ولو قال انت طالق بالكسر يقع ونوى ولم ينس
لان الذي خرج جابر في المغر ولو قال اربع طرق عليك مفتوحة لا يقع
به وان نوى الميراث خدي ولو قال لم يبق مني وبينك عمل ان
يقع ولو قال لها ابعدي عني ونوى براء الطلاق لا يقع ولو قال
كذابتين طلاق كذبتين او امرت بطلاقها واحدة يقع ولو طلقها
لا يقع عند الحنفية رحمه الله ولو قال لزوجها امرت بطلاقها
من غير ان يقر بامر الله لم يبرأ من الطلاق لا يقع ولو سري بالبين
فصدع فزال عمله بالصداع فطلق لا يقع وكذا اذا نزل بالبيع
ولم يزل بالان ولو اكره على تركه لم يكره فطلق الصحيح انما لا يكره

ان شاء الله لا يقع سواء علم معنى الاحتشاء او لم يعلم وكذا لو قال
انت طالق بارادة الله وبنيته وبرضاه ولو قال بعلمه وقضائه
تطلق ولو استثنى في نفسه فليس يقع ان يطأها اذا بغير الحروف
والا فلا ولا يقع للمرأة ان تكسر ولو طلى بالمرسع للاستثناء واللفظ
الطلاق والعناقا اذا جرى على لسانه غير قصد عند محمد من حرم الله
يقع وعند ابو يوسف رحمه الله يقع العتق ولا يقع الطلاق وقول
الحنيفة رحمه الله على كسره ولو جرى على لسانه لفظ الكفر غير
قصد لا يكفر بالانفاق والكذب بل منه بالطلاق ولو قال تطلقني
فانني زوجها فقلت ما دى فقال لا امران كان في انما ادنى فعل
لا يقع ولو قيل اطلقت امرتك فقال اجسها مطلقا لا يقع ولو قال
انت طالق ان نوى يقع ولو قال انت طالق بالكسر يقع ونوى ولم ينس
لان الذي خرج جابر في المغر ولو قال اربع طرق عليك مفتوحة لا يقع
به وان نوى الميراث خدي ولو قال لم يبق مني وبينك عمل ان
يقع ولو قال لها ابعدي عني ونوى براء الطلاق لا يقع ولو قال
كذابتين طلاق كذبتين او امرت بطلاقها واحدة يقع ولو طلقها
لا يقع عند الحنفية رحمه الله ولو قال لزوجها امرت بطلاقها
من غير ان يقر بامر الله لم يبرأ من الطلاق لا يقع ولو سري بالبين
فصدع فزال عمله بالصداع فطلق لا يقع وكذا اذا نزل بالبيع
ولم يزل بالان ولو اكره على تركه لم يكره فطلق الصحيح انما لا يكره

ان شاء الله لا يقع سواء علم معنى الاحتشاء او لم يعلم وكذا لو قال
انت طالق بارادة الله وبنيته وبرضاه ولو قال بعلمه وقضائه
تطلق ولو استثنى في نفسه فليس يقع ان يطأها اذا بغير الحروف
والا فلا ولا يقع للمرأة ان تكسر ولو طلى بالمرسع للاستثناء واللفظ
الطلاق والعناقا اذا جرى على لسانه غير قصد عند محمد من حرم الله
يقع وعند ابو يوسف رحمه الله يقع العتق ولا يقع الطلاق وقول
الحنيفة رحمه الله على كسره ولو جرى على لسانه لفظ الكفر غير
قصد لا يكفر بالانفاق والكذب بل منه بالطلاق ولو قال تطلقني
فانني زوجها فقلت ما دى فقال لا امران كان في انما ادنى فعل
لا يقع ولو قيل اطلقت امرتك فقال اجسها مطلقا لا يقع ولو قال
انت طالق ان نوى يقع ولو قال انت طالق بالكسر يقع ونوى ولم ينس
لان الذي خرج جابر في المغر ولو قال اربع طرق عليك مفتوحة لا يقع
به وان نوى الميراث خدي ولو قال لم يبق مني وبينك عمل ان
يقع ولو قال لها ابعدي عني ونوى براء الطلاق لا يقع ولو قال
كذابتين طلاق كذبتين او امرت بطلاقها واحدة يقع ولو طلقها
لا يقع عند الحنفية رحمه الله ولو قال لزوجها امرت بطلاقها
من غير ان يقر بامر الله لم يبرأ من الطلاق لا يقع ولو سري بالبين
فصدع فزال عمله بالصداع فطلق لا يقع وكذا اذا نزل بالبيع
ولم يزل بالان ولو اكره على تركه لم يكره فطلق الصحيح انما لا يكره

لا يلزم من هذا لا يقع طلاقه ولو كانت الطلاق ثلثا وهو من يقع الطلاق
مرفوعا فرفع الكتاب وجعل العدة مرفوعة الكتاب ولو علم طلاقها
بمجي الكتاب لا يقع بالمبطل إليها ولو قال كبر فمضى كمن يذبح القرية
فما رتب الطلاق ان يرفع فيها رزقا او قال لا او قلنا يقع ولا يقع
بالقي والمحصا والكرها جبر حلفا لا يعمل وهو الحيلة
فيما نيتي ذلك السني يرفع فافترق من العمل جك قال الامراء
ان شتمك فان طلاقا لايثبت الزانية تطلق المعروف ان
قد فاما رجل حلف ان لا يدخل دار امرأته فباعت المرأة الدار شتم
استأجرها فدخلها لم يثبت ان كان نية ملك المرأة ولو قال لا
يخرجك فان طالق فوضعت امرأته لعد على اكان نية لم يكن في الحكم
نار فاقدمتها غيرها لا تطلق ولو حلف لا يزوج امرأة فاجازعت
المفوضي بقول يثبت وان اجازت بفعال لا يثبت امرأة قالن لزوجها
انك تزوجت علي فقال كل امرأة لوطا تطلق الحاطبة لا رواية
عن ابى يوسف رحمه الله رجل حلف ان يفرج امرأة فان طالق فبينه
على الخادم المطلق وهو الزنا ولو قال ان تزوجت في هذه القرية فني
كل ان يزوج امرأة في هذه القرية في موضع اخر لا تطلق وكذا لو قال
في هذه القرية ولو قال في هذه القرية تطلق جبر ان يزوج رجل
على الطلاق بل يراجع ما استغنى مشفق على فاقى على مذهبنا لا يقع
في قوله لا يكون يثبت في حقه ولو حكما سقوا يثبت حكم على هذه

الطلاق لا يقع طلاقه ولو كانت الطلاق ثلثا وهو من يقع الطلاق
مرفوعا فرفع الكتاب وجعل العدة مرفوعة الكتاب ولو علم طلاقها
بمجي الكتاب لا يقع بالمبطل إليها ولو قال كبر فمضى كمن يذبح القرية
فما رتب الطلاق ان يرفع فيها رزقا او قال لا او قلنا يقع ولا يقع
بالقي والمحصا والكرها جبر حلفا لا يعمل وهو الحيلة
فيما نيتي ذلك السني يرفع فافترق من العمل جك قال الامراء
ان شتمك فان طلاقا لايثبت الزانية تطلق المعروف ان
قد فاما رجل حلف ان لا يدخل دار امرأته فباعت المرأة الدار شتم
استأجرها فدخلها لم يثبت ان كان نية ملك المرأة ولو قال لا
يخرجك فان طالق فوضعت امرأته لعد على اكان نية لم يكن في الحكم
نار فاقدمتها غيرها لا تطلق ولو حلف لا يزوج امرأة فاجازعت
المفوضي بقول يثبت وان اجازت بفعال لا يثبت امرأة قالن لزوجها
انك تزوجت علي فقال كل امرأة لوطا تطلق الحاطبة لا رواية
عن ابى يوسف رحمه الله رجل حلف ان يفرج امرأة فان طالق فبينه
على الخادم المطلق وهو الزنا ولو قال ان تزوجت في هذه القرية فني
كل ان يزوج امرأة في هذه القرية في موضع اخر لا تطلق وكذا لو قال
في هذه القرية ولو قال في هذه القرية تطلق جبر ان يزوج رجل
على الطلاق بل يراجع ما استغنى مشفق على فاقى على مذهبنا لا يقع
في قوله لا يكون يثبت في حقه ولو حكما سقوا يثبت حكم على هذه

الطلاق لا يقع طلاقه ولو كانت الطلاق ثلثا وهو من يقع الطلاق
مرفوعا فرفع الكتاب وجعل العدة مرفوعة الكتاب ولو علم طلاقها
بمجي الكتاب لا يقع بالمبطل إليها ولو قال كبر فمضى كمن يذبح القرية
فما رتب الطلاق ان يرفع فيها رزقا او قال لا او قلنا يقع ولا يقع
بالقي والمحصا والكرها جبر حلفا لا يعمل وهو الحيلة
فيما نيتي ذلك السني يرفع فافترق من العمل جك قال الامراء
ان شتمك فان طلاقا لايثبت الزانية تطلق المعروف ان
قد فاما رجل حلف ان لا يدخل دار امرأته فباعت المرأة الدار شتم
استأجرها فدخلها لم يثبت ان كان نية ملك المرأة ولو قال لا
يخرجك فان طالق فوضعت امرأته لعد على اكان نية لم يكن في الحكم
نار فاقدمتها غيرها لا تطلق ولو حلف لا يزوج امرأة فاجازعت
المفوضي بقول يثبت وان اجازت بفعال لا يثبت امرأة قالن لزوجها
انك تزوجت علي فقال كل امرأة لوطا تطلق الحاطبة لا رواية
عن ابى يوسف رحمه الله رجل حلف ان يفرج امرأة فان طالق فبينه
على الخادم المطلق وهو الزنا ولو قال ان تزوجت في هذه القرية فني
كل ان يزوج امرأة في هذه القرية في موضع اخر لا تطلق وكذا لو قال
في هذه القرية ولو قال في هذه القرية تطلق جبر ان يزوج رجل
على الطلاق بل يراجع ما استغنى مشفق على فاقى على مذهبنا لا يقع
في قوله لا يكون يثبت في حقه ولو حكما سقوا يثبت حكم على هذه

فالصحيح ان ينفذ حكمه. وهذه المسئلة ما تعرف ولا
 يفتى بها ولو قال كل جلال على امرأه وقال جلال ان كان له امرأة
 تبين امرأته لانه صار غلاما بالعرف وان تولى فلها يقع ذلك وهذا
 لا يخلف به الا الرجال وان لم يكن له امرأة جلي الكهانة بالاكل والشرب
 والنفس وغير ذلك لانه يخرج لجلال وهو ميراث ولو علق بفعل لم يجد
 الشرط فالحكم كذلك ولو خلف هذا ان فعلت كذا وقد كان فعل
 طلقا امرأته وان لم يكن له امرأة لاشي عليه لانه ميراث عن الميراث
 اذا كان حال لا يقوم بحواجره وخاف منها اهلا لك ثبث حكمه لغيره
 اما الذي عي وبذخرب وتمر كل يوم فهو بمنزلة الصحيح لما القعد
 والمفلوج ان كان قدما فهو بمنزلة الصحيح وان كان الميراث امرأته
 بسواها لا يكون فائرا واذا تزوج الطفل بالثوب وتولى شرط الفصل
 بالقبول لم يذكر باللسان فالسكاح صحيح ونخل الاول في قولهم صحيحا
 ولو ذكرها باللسان فالسكاح صحيح عند ابو حنيفة ونخل الاول صحيح
 باب النفقة نفقة المرأة واجبة على زوجها
 مسلمة كانتا وكفاية مدخولها او غير مدخولها كغيره كانتا وصغيرة
 بجامع منها اذا سلمت نفسها في منزل وفي البسط يجب نفقتها
 وان لم تنفل الى بيت زوجها ولا نفقة للناشئة ولا للمريض
 اذا لم يكن في بيت زوجها اما الطعام فليس يقدر عندنا وما يجب
 فذكر كفايتها بالمعروف وذلك يختلف باختلاف الاوقات والاعخاص

في النفقة
 النفقة هي ما ينفق به الزوج على زوجته
 والنفقة هي ما ينفق به الزوج على زوجته
 والنفقة هي ما ينفق به الزوج على زوجته

وانما كفايتها ما ينفق به الزوج على زوجته
 وانما كفايتها ما ينفق به الزوج على زوجته
 وانما كفايتها ما ينفق به الزوج على زوجته

النفقة هي ما ينفق به الزوج على زوجته
 النفقة هي ما ينفق به الزوج على زوجته
 النفقة هي ما ينفق به الزوج على زوجته

ما حق إلا ما كن وعقد المأفر حجر لده مقدر على الموسع ما
وعلى المتوسطه ونصف وعلى الفقير منه ثم المحبة فليس بالرجل
وعسرته وقيل بوجه حالها وعليه الفقوى وتفسيره أن كانا موسر
يجتنبان إلا بامس وأن كانا معسرين يجتنبان إلا بعسر وأن كان
أحدهما موسرًا والآخر معسر فليس المتوسط ولا بد من الحظر ولا لإدمار
وأدناه والنفق ولا بد من الدقيق والماء والخطب والحج والذهن فإن
استغنى عن الطبخ والحجر لا يجبر عليها إذا كانت غنيًا لا لاسراف
أو كانت باعلة وأما الكسوة مقدر بدهن عيز وخمارين والحفنة
في كل سنة درهم صيفي وهو الرقود درهم شتوي وهو الخمين
وخمارين سمس وخمار قرقر لم يذكر السر ويل في الصيف ولا بد منه
في الشتاء ولا بد من الحلي أيضا فيه ولم يذكر الكعب والحفنة لأنه سباب
للزواج ولا بد من هذا من الخنزير ولكن لا يجلي لها وأوغصبها المرأة
أن تستغنى عن السكنى فيها ولو أسكنها الرض السطان ليس لها أن تستغنى
منه ولا يمنع الزوج المحار من الزيادة في كل شهر أو في كل سنة وعليه
الفقوى وكذا إذا خرجت المرأة لرؤية ثم وأن كان المرفق محذرا
يجب الحفظ فيهما فموا وأن كان ناجر أسهر شهر وأن كان هقانا
منه سنة لإصلاح الفرقه إذا وقعت فقبل الزرع بفضل
مباح أو محظور حتى الحفظه والسكنى أما إذا وقعت الفرقه
فقبل المرأة أن توفت بفضل مباح كخير البلوغ والعق وعدم

وكن بعضه باطل وخر باره ومان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قسم الله ان
يخلص اهل النار من النار واهل الج
نات من النار وكنه الله ان
الروح اني لها سلطان من
الطعن وكنه الله ان
عن ذلك انها لا تحت
عليها في الغد في
له الغد ان
عنه ان
وكنه الله ان
نما وكنه الله ان
تجد منها بغير

الابوطيد الفاسد بقرينة الاخ عبد بن جليل فعاب لهما
 فلما مضى رفع الامر الى القاضي عبد صغير ومن اعترض مولاه
 لا يجيب عليه القضاة **سائل** شق **امراة** المراد
 الخروج فعاب زوجها ان خرجت فان شطاق فجلت ثم خرجت
 بعد ذلك لم تطلق رجل طلق امرأته ثلثا من زوجها قبل التخليل
 فجاءت بولد منه ولا يعلم ان يفسد النكاح يشين النسب فان
 كانا يعلمانه يشين ايضا عند ابي حنيفة رحمه الله امرأه سمعت
 ان زوجها طلقها ثلثا وهو لا تعدل ان تبشر ولا تعدل ان تنزع
 نفسها منه فلما ان لقنت اذا امرؤ قربانها ولا تعدل بالسهة
 ولكن تعدل بدواء واذا تيقنت بانها مطلقه ثلثا وزوجها
 منكروا لا يبين لها عليه لا يحل لها ان تتحلل من زوج اخر في القضاء
 اذا سافر الزوج قال ابو حنيفة يحل لها ان تتحلل ولكن زوج
 ان يامر امرأته بالصلوة ولما ان يضرها عليها ولما ان يطلقها وان
 لم يقدر على ايقاف المهر قالوا ان يلقي الله تعالى ومهرها في ذمتها خير
 وان يطأ امرأه لا تنكح لئلا ان يخرج الى مجلس العلم فيؤذي
 زوجها وان كان زوجها عالما سأل منه عنها وعنفها نازلة
 وان كان جاهلا هو مالها لم يعلها وان امتنع الزوج عن
 المال كان لها ان تخرج به في ذمت زوجها لان طلب العلم في بيته
 فيما تحتاج اليه كسائر الفروض فيقدم على حق الزوج فالاولى ان

ذكر في خلاصة قبل هذا بوردته واية مشتركة بين وطن
 شيخنا رحمه الله تعالى فيها فالتفتي بمولاه المطلب لعل
 ان لا يفتي في حقها عليه ذكره لقصاف وذكره الرشيدي
 في كتابه الامانة
 اذا اراد امرؤ بغيره ففصا امرأته بغيره او قال له
 بغيره ففصلت بينهما ففصلت بينهما ففصلت بينهما
 حتى لو جئت ثم خرجت او تركت ثم فطره او فطرته
 في فطرته لم يكتسب ومنه انك لا تعلمين من الفطر
 فهو باسرها او بغيره او بغيره من حديث جابر
 وابنه حين وعيا الى فطرته وجعل فطرا الا بغيره
 ثم فطره بعد ذلك ولم يكتسب قال له رجل ليس
 فطرا من قال له عدت ففطره ففطره
 الى منزله ثم عاد وفتنه ففطره لم يكتسب
 واهلها

بغيره ولم يسمع لها نزل امرأة لها ابن من غير زوجها
عليه وزوجها عنها عن الخراج لتعاضد كان لها ان تعصى زوجها
وتطبع والدها ومنا كان الابن وكان في مقدم حقه على الزوج
لا ان الضرر في حق الابوين الكافرين جسد المرأة تخرج
الى الوأمة والمصيبة وليس لها زوج لم يكن لابن ان يعفها فالتفت
عند انها تخرج للفساد فاذا ثبت فحينئذ يرفع الامر الى القاضي
فاذا امر القاضي بالبيع كان لذلك جسد فاسق يتخذ الضيق
للفساق كان المرأة ان تخبر وتطبع الا انها نفى عند الطبع والخبر
انتم ما مواشعوا من بالاكل ينفعون عن السرب كن جسد الفساق
بنوى انهم تغفون عن الفسق في تلك الحال ان كان لذلك ويخرج المخلوع
والطلاق على ان يتردنا ليمر في حق الزوج حتى لا يقع جود قبل
القبول وكذا العنف على الرجل جسد استرأ امرأته وقولها الفرقية
بينها ولو اعتقها بعد ما استرأها لم يطلها قبل ان تنقضي مدة تنقضيها
العنف يقع الطلاق عند محمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله
لا يقع والعنف على قوله ولو استرأ امرأة زوجها يقع الفرقية ايضا
وان اعتقها زوجها لم يطلها وهي في العدة لم يقع عند ابي يوسف
وقال محمد رحمه الله يقع لا فضل للزوج ان يعطيه كالمهر
قبل الدخول بها ولا فضل للمرأة ان لا تأخذ منه شيئا ويدخلها
القطر الذي استبان خلعة وهو طائفة وعشر من ثوبها وبها تنقضي

وجسد له ابن من غير زوجها والمكرات
كل رجلها فخر ان يثبت كتابا ويثبت الى ابيه
ينظر فيه ان وقع في قلبه ان الابن جود فله
جسد له ان يثبت ويثبت اليه والا فلا
ولا الحكم بها ان يرضى والرضية
والسلطان في محاربات

قال محمد رحمه الله يقع لا فضل للزوج ان يعطيه كالمهر
قبل الدخول بها ولا فضل للمرأة ان لا تأخذ منه شيئا ويدخلها
القطر الذي استبان خلعة وهو طائفة وعشر من ثوبها وبها تنقضي

تتقضى العدة وتصل المرأة بدعيها وتعيها لامة بملء ولد
 كتاب الحناق استحق العلماء ان يفتوا الرجل
 العبد والمرأة الامة لتحقن مقابله بالاعضاء بالاعضاء فالمرء
 لا يحتاج الى النية والكفاية يختلج اليها ولو قال انت حر عمل
 كذا يعتق في الفضا ولو قال وصيت لك نفسك عتق بولي او لم
 قبل العبد او رقه وكذا لو قال تصدقت عليك بنفسك ولو قال
 نفسك حر يقع في النصف عند ابي حنيفة رحمه الله بخلاف الطلاق
 ولو قال ارحل حر يقع ولو قال اذكرك حر لا يعتق في ظاهر الرواية
 جعل بعض غلاما لى بالبد وقال لما اذا استقبلك لحد فقل انما حر وبه
 جعل فقال العبد ان احر اقال المولى جبر بعضه فميتك حر لا يعتق ولا
 يعتق قضاء ولو قال جسد بعد ادا احر وهو احر بعد ادا يعتق
 جسد المملوك عند ابي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله وكذا الله
 والنفوى على قول ابي يوسف رحمه الله وكذا لو قال كل عبد في الارض
 او في الدنيا او في هذه التكة او في الجاسع وعبد في التكة او في
 الجاسع ولو قال كل عبد في هذه الدار فهو حر وعبد فيها يعتق
 بالاتفاق ولو قال اعيد اعنقك الله عتق وان لم يكن له خيار
 ولو قيل لما عتقت هذا العبد فاولى برأسه يعتق لا يعتق لانفسه
 على العبارة فلا يقر بالاسارة مقام اخلاق الشيا جعل احر وعبد
 بين فامتنع فقال انما انشاذا الاحر لا يعتق وان قال لعبد انت

قال في هذه الزمان والحر حرا لا عتقا اليها ومن
 ما عتقت حرها لان نية لها ان يعتقها
 وقال ابو يوسف ان اخرجك من الدار فعتقك الامة
 لا يعتق لانك لا تفصل بين الكلام الا ان
 امة تعتق بالعدة ولو مات في هذه الحالة برث
 ملكك فاذا مات قبل اخرجك الا ان امة
 ماتت فاعتقك كل من اخرجك فاعتقك
 احر المولى ثم مات لا يرث ولو خرجك
 ثم مات برث فاعتقك فاعتقك فاعتقك
 يعتق اذا اخرجك العبد ولو كان
 في يده ماله لم يعتق

انما يعتق العبد اذا اخرجك من الدار
 وانما يعتق العبد اذا اخرجك من الدار
 وانما يعتق العبد اذا اخرجك من الدار

لا يعتق عندنا في بيعته حر لئلا وإن في خلافه المحرم حر لئلا ولو
لعينه ليس لهذا حر وأشار إلى عبده عنق في القضاء ولو قال لا امرأته
امرأتك فجاءتني جارية فاعفيتها عنقت ولو قال امرأتي
في يدك فاعفيتها عنقت أن نوى للمولى لا عنق ولا فلا ولو قال
كل عبد لي حر لا يعتق العبد المشترك ويعتق عبد عبده ولو قال اعف
ابنك ابن حر عنق الابن دون الاب ولو قال ابنك ابن حر عنق
الابن دون الابن ولو قال اعف به بالانزاد مرفوعا والخنا لئلا
لا عنق ويعتق ولا فلا ولو أتى لفظ العتق أن نوى عنق وكذا
لفظ الطلاق ولو قال اعف له من حيث حيث يعتق وأن
ولو قال لا يعتق لك باين ونوى العتق لا يعتق عندنا ولو قال
ان اشترى عبدا فاشترى عبدا فاشترى عبدا فاشترى عبدا فاشترى
واختلف الميزان إلى غير ذلك لو اشترى عبدا فاشترى عبدا فاشترى
لا يعتق ايضا ولو قال اعف ان شئت ان فاشترى فاشترى فاشترى
وعاد عليه وليس بشتر ولو قال كل عبد اشترى به فهو حر إلى سنة
فاشترى عبدا لا يعتق حتى يتم السنة ولو قال كل عبد اشترى به
إلى سنة فهو فاشترى عبدا عتق الساعة ولو قضى الفاضل
بجواز بيع المد بل يطلق بغير قضاء لأنه مجتهد فيه ولو قضى
بجواز بيع المد لولا لا ينفذ قضاء في أظهر ما يات ولو قضى
بجواز بيع المد بغير قضاء ويكون ذلك فيجاء المكاتبة

جعل من قبح امته من عبيد فاولاد فارعه المولى لا يثبت منه من
 من الذبح وان يثبت الولد باقرا فبالنبي كخرج من طهر الرب
 المولى دار الاسلام وخرج من غير من يكون من ولوا فخرج من كماله يكون
 عبدا والاساء على الصواب كتاب الايمان
 اليك على نبي عيسى بن الله ويحيى بن عيسى بن الله فاليك بن الله تعالى فوذكر
 اسم من اسما وبصفته فصفته مقررنا جرحنا القسما اليك من
 بغير الله ذكر شرط صالح وخبره صالح خلف به عارة وعن ابراهيم
 النخعي اليك بن الله المستخلف ان كان مطلوبه وان كان الخالف
 مطلوبه فعلى نبيته قال الكوفي بن الله بن الخالف وان كان
 المستخلف محقا فهذا قول اصحابنا رحمهم الله من رجل قال
 والله والرحمن والرحيم لا افضل لكذا فعلى فليدنا ان كفارات
 في ظاهر الرواية وعننا وخيف من محمد بن الله ان عليه كفارة واحدة
 لا ولو اووا والقسم لا ان الخلف فكل من بينا واحدا ولو قال
 والله والله يعتد في ظاهر الرواية وعن محمد بن محمد بن الله في الاس
 الواحد لا يعتد ولو قال على يمين ان لا افعل كذا يكون بينا كذا
 تخير كان عقوبة بينا سئل ان يقول برئ من الله ان فعل كذا
 يكون بينا عندنا كذا هو لما اذا فعل كذا انما برئ من الله لا يعتد
 او البرئ او القرائ ولو قال انما برئ من الله في نفسه وفيه مكوف به
 بسم الله الرحمن الرحيم يكون بينا لو قال هذا في الماضي يكرر انما

وفيه من رواية ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 في من كان مستخلفا فخرج من بين يديه او خلفه في هذا
 من كل الاثني عشر كان من بين يديه او خلفه في هذا
 المستخلف لا يثبت له كفارة واحدة ولا يثبت له كفارة واحدة
 من كل الاثني عشر كان من بين يديه او خلفه في هذا
 المستخلف لا يثبت له كفارة واحدة ولا يثبت له كفارة واحدة
 من كل الاثني عشر كان من بين يديه او خلفه في هذا

وفيه من رواية ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 في من كان مستخلفا فخرج من بين يديه او خلفه في هذا
 من كل الاثني عشر كان من بين يديه او خلفه في هذا
 المستخلف لا يثبت له كفارة واحدة ولا يثبت له كفارة واحدة
 من كل الاثني عشر كان من بين يديه او خلفه في هذا
 المستخلف لا يثبت له كفارة واحدة ولا يثبت له كفارة واحدة
 من كل الاثني عشر كان من بين يديه او خلفه في هذا

وفيه من رواية ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 في من كان مستخلفا فخرج من بين يديه او خلفه في هذا
 من كل الاثني عشر كان من بين يديه او خلفه في هذا
 المستخلف لا يثبت له كفارة واحدة ولا يثبت له كفارة واحدة
 من كل الاثني عشر كان من بين يديه او خلفه في هذا
 المستخلف لا يثبت له كفارة واحدة ولا يثبت له كفارة واحدة
 من كل الاثني عشر كان من بين يديه او خلفه في هذا

انه كاذب وقتنا العيز لان التطبيق في الماضي ينجيز ويبدل لا يكفر ^{الصحيح}
 اذا اعتقدنا فيه ولكن يا مريد الله يميز فخير ولو قال ان فعلت
 كذا فاجوز خير مني قبل موته والصحيح انه لا يكون مرة ^{واحدة}
 الله اجل ما فعلت كذا وهو كاذب قيل يكفر وقيل لا يكفر لانه ترويج
 الكذب دفع الكفر ولو قال الحق الله لا يكون بينا عند ابي حنيفة زوج
 ومحمد رحمه خلافا لابي يوسف ولو قال الحق الله يكون بينا لانه لا
 يحلفون به عامه ولو قال الحق لا يكون بينا ولو قال وهو النبي
 لا يكون بينا ولكن حقه عظيم كذا قول الحق لا يان وبحق القرآن
 ولو قال انا بري من الصلوة او من الصوم يكون بينا ولو قال انا بري
 من الصلوة التي صليت او من الصوم الذي صمت لا يكون بينا ولو قال
 ان فعلت كذا ما قال الله كذب يكون بينا ولو قال لا اكلت اليوم
 وغدا يكون بينا واحدة ولو قال لا اكلت اليوم ولا غدا يكون
 بينين ولا يدخل في ذلك فيه وفي الاول تدخل ليس للرجل ان يحلف
 بالطلاق والعناق وجوز بعض هذا وهو موقوف على رأي القس
 لا يجوز ان يقول جنة فلانا فعل فان وفي وفي عينة يكون كبيرة
 ولا يكفر بما يتبع ان تحت نفسه في لان العظم الاجوز لا الله تعالى
فصل في النذر ولو قال الله على قوم او مسلم
 او مجتبا وغيره ما هو طاعة ان فعلت كذا فنصل في ظاهر الرواية
 يلزم ما لو قال باس ولا يخرج عن العدة بالكفارة وقال الشافعي

هو مخير بين التكفير والوفاء به وتقول في حثها لا خير في هذا
 اذا كان شرط الا يرد كونه بخلاف يقول ان كلف فلا تافله كذا وان
 شرط يرد كونه كمن قال ان شقي الله من يفتي بخون ويلزم الوفاء
 باسحق لو قال ان بخون من هذا الغرض فليان تصدق بعينه في امر
 خيرا فصدق بغية الخبز او بمن الخبز بخير من اجل ان فعلت
 كذا فالفرد من هذا الصدق وليس عنده الامانة لا يلزم له الصدق
 الا بما كان عنده هكذا روي عن محمد بن حماد انه قال لم يكن عنده شيء
 ولا شيء عليه يكن اوجب على نفسه ان يفتي بخون من يرد الوفاء
 رجل فذرا ان يصدق على فطره مكنه بخون لما ان يصدق على فقره
 مكنه مكنه ان يذرا ان يصوم او يصلي مكنه بخون اذا وفي غيرها
 فصل في الكفارة اذا اعطى ثوبا خلفا
 عند كفارة البني فلو انظر ان كان على ان لا يتخلع به في اكثر
 مدة الجدي بخون ولا فلا وان اعطى السراويل للرجل فيه خلاف
 وان اعطاه المرأة لا يجوز بالانفاق ولو اعطى الزم فيه خلاف
 ايضا ولو اعطى ثوبا مضارحيه يخاف عليه بخون رجل
 حش وموسم ليس لا يجوز له الصوم وان حش وموسم
 لم يمسح به الصوم ويعتبر حاله عند الاداء وان اعطى خمسة
 مسكين طعاما او كس خمسة مسكين ان كان الطعام طعاما قليل الجود
 ويكون ثالاغلا بدلا عن الارخص وان كان طعاما باهتا وكان

في هذا الخبر
 من شرطه ان يكون
 من شرطه ان يكون
 من شرطه ان يكون

حكمه انما هو بخون واحد من الصلوات والكفارة
 بعين لا يستغفر بها كسبها كسبها كسبها كسبها
 لو ادت اليك ما تشاء والصلوة لا تسقط
 والكفارة ان كان على امره ان لا يتركها ولا يتركها
 حتى لا يتركها فانها لا تتركها ولا تتركها
 فانه فاكشف في نفسه من هذه الحالة وان كان
 بخون عليه كسبها كسبها كسبها كسبها
 بخون بالراة بخون الكسب والصلوة لا تسقط
 فيلزم انما هو بخون واحد من الصلوات والكفارة
 على ان يكون واحد من الصلوات والكفارة

و لودخل دار حلو که اتفاقاً اتفاقاً یکسخت
 ايضا فتادی قهقهه شادی و خنده طهر و
 عمر که در آستانه

جسٹاخذہ لغتہ و وضعہ ان تہ فقال
رجل آخر ان القضاة مائة طالق
فالمجید ان یاکل بعضها و یثم
بعضها

طه لا بد من غلبه الحزم على الغنى
 من لا يدرك ذنب من شغل حق فقام كالف
 فبما الحلف عليه الحلف بالانصاف والكره
 ان لا يفسد اذا حلف بالانصاف والكره
 يستوفى عليه فله من فدية الحلف
 لا يتم بغيره فله اذا فاته الحزم

طفت لبعضين و قد غدا قضاء اليوم طفت
 بعضين طافا فدا اننا اليوم طفت في كل
 هذا الوقت فدا اننا كل اليوم فدا اننا
 فدا اننا لم نكن نغيبه من فدا اننا
 فدا اننا لم نكن نغيبه من فدا اننا
 فدا اننا لم نكن نغيبه من فدا اننا
 فدا اننا لم نكن نغيبه من فدا اننا
 فدا اننا لم نكن نغيبه من فدا اننا

۱۹
 او ایضا در وقت نماز که در مسجد است

الطعام من خمس مجزئان كانا غلابلان لا يجوز لان التملك في الكسوة
سقط وليس في باحتا لطعام تملك واما اطعام الاباحة فهو اكلان
مشبعان غذا او عشاء واما اطعام التملك فهو ان يعطى عشرة
ساكنين كل مسكين نصف صاع فربما كان في صدقة الفطر ولا بد من
عددا المسكين وقدر الطعام فان غذا من عشاء من جارة والحقبة
الاشباع دون المقدار رجلان وعليه كفارة غير سقطت
فصل في رجل خلفا داخل هذه الدار او امد فلانها

خرج فلان بأهله ثم عاد ودخل الحيا لا يحنث رجل حلف
 لا يأكل من هذا الطعام ما دام في ملك فلان فباع فلان بعضه لكل
 الحالف فبقي لا يحنث لأن شرط الحنث الأكل حال بقاء الأكل في ملك
 فلان ولم يوجد رجل حلف لا يأكل حتى يترك الأكل فأنما جاء
 من غرض قصد لا يحنث لأنه لا يمكن الاحتراز عند عبء حلف لا يترجم
 فزوج مولاه امرأة وهو كافر فبذل يحنث ولو حلف مولاه لا يزوج
 عبده فزوج غيره فلما نزل المولى بالقول يحنث ولو حلف أن لا يزوج
 ابنته الصغيرة أو أمته عن محمد رحمه الله أنه لا يحنث بالتوكيل
 ولا بالاجازة وعند أبي يوسف رحمه الله يحنث بها وعن أبي حنيفة
 يحنث بالتوكيل في الصغيرة ولا يحنث في الكبيرة رجل حلف لا يبيع
 مع فلان فباع مع سركه يحنث ولو عمل مع عبده المأذون لا يحنث
 رجل حلف لا يشارك مع فلان ثم ورث شيئا منه لا يحنث به

جعل حلف لا ينزع في هذه القرية لا يحنث بالسوق والمحصا
 بالكدر ولا ينزع الجير ولا ينزع عمره ويحنث بخلافه
 لا يحنث له هذا اليمين رجل حلف ان لا يكون من امرها الفلات
 ان لا يكون من امرها ان نفق العقد في يوم لا يحنث
 وان حلف لا يمكن في هذه الدار فحنث ما يخرج من الحرج لا يحنث في
 قولان لم يخرج حنث بالمنازع ولو حلف لا يدع فلا يحنث
 هذه الدار فحنث ما يخرج من الحرج لا يحنث في قولان
 وهو لا يحنث وكذا في الحرج وان لم يكن الدار فحنث
 بالقول وفي الفعل وكذا في عجز النظر رجل حلف لا يأخذ
 خيلا من هذا فحنث ما يخرج من الحرج لا يحنث في قولان
 ولا يحنث في الفعل فحنث ما يخرج من الحرج لا يحنث في قولان
 قد جعل في الفعل وعجز رجل قال لوالديه والله لا اكل من
 ما كذا فافترضا لانهما فاكل لا يحنث لانهما اكل من
 الحرامين والوكيل حلف لا يسرق فاخذ الفاعل كره الى الميت
 للاكل لا يحنث لانه لا يكون سرقا ولا حراما ولا يحنث
 رجل حلف لا يشترى بقالا فاشترى ارضا فحنث ولو حلف
 لا يشترى اجرا فاشترى دارا فحنث لا يحنث في قولان
 يحنث ولو حلف لا يشترى صفا او لبنا فاشترى ساء في ضره
 لانه لا يحنث ولو حلف ان لا يبيع فامر غيره فباع لا يحنث

والوجه ان في قوله ان لم يخرج شرط فحنث
 من الحرج وقوله فحنث وانما في شرط فحنث
 فحنث الكسب والفضل والاعمال اذا كان حراما
 في الفصل لا يحنث في الفعل اليه فحنث حراما

حلف لا يحنث الا بيمينه فحنث في قولان
 حلف لا يحنث الا بيمينه فحنث في قولان
 حلف لا يحنث الا بيمينه فحنث في قولان
 حلف لا يحنث الا بيمينه فحنث في قولان

كن حلفا يا كل حراما فضبت شيئا فاكلمه قبل اداء النذر بحنث
 لم يباع ذلك النذر بغير اخرا فاكلمه ذلك النذر الاخر لا يحنث لانه
 ليس بحرام مطلق رجل عهد له بغير حلف لا ياكلها فاستري بها فلما
 نذر بالفسوس شيئا اخر فاكلمه بحنث ولو استري بها عروضا لم يحنث
 به شيئا فاكلمه بحنث والراس والا كانع لم يحنث به شيئا لم يحنث
 بلحرم في غير النذر ولو حلف لا يلبس فرغها فلبس فرغها
 عامة لا يحنث ولو لبس ثوبا فرغها وغيره لا يحنث اذا لم
 يعلم ما كان فرغها غيره اقل فرغها او اكثر ولو حلف لا ياكل من
 غزل فلان فباعته فرغها فاكل فرغها يحنث ولو وجبت الغزل
 لزوجه فباعته ثوبا كل فرغها لا يحنث رجل حلف لا يذوق طعنا
 ولا سدا فاذنوا له ما يحنث وقيل لا يحنث باحد ما لم يذوق طعنا
 عليه الفوق جسد حلفا يا كل خير فاكل من يدا لا يحنث
 ولو حلف لا ياكل ما يزرع فلان فباع منعه فاكل يحنث رجل
 حلف وقال الخمر على حراما الصحيح ان يكون بينا رجل حلف
 لا يضرب ولد فامر غيره فضربه لم يحنث وفي العهد يحنث
 من اكل شئ سبدا بوجيفه جهلته في رجل
 دخل عليه السرقة واخذوا له وجيفه ان لا يحنث به فاستر
 ابوجيفه جهلته ان يكتب ما جيرانه وعرضوا عليه كان
 سارفا اذا سار عنه يكتف ففعلوا فخرج المتابع وعن الحسن

الحنث بالفسوس ان اذاد به العزم والكفاية
 بشرا ما كان حلف لا يضرب غيره او ان اراد به
 النذر ان يجرده بشرا ما كان حلف

المسكين فاذا بالحقني من العزيب معا والملايكة افضل من الاله
يحيي صير الكلب حيا وسور الخنازير متى يطيب لحم الجلالة في حق
فقد الما بل جلالته قد رح وعلم امر في العدم وغاية وقهره
لا تجد حيث توقف ولم يجاز في ما التوقف عند عدم الدليل
نفع عمل وقد قال الله تعالى ولا تنفق ما يسرك بك يد علم رجل
حلف لا يضرب امرأته فمد شعرها او خفيها او عضها او قرصها خشت
لا ان الضرب لم يفعل ولم قد تحقق الايلا من هذه الاشياء وان كان
في حال الملاعبة لا يثبت لانه ما زنت وكذا اذا اضرب غيرها
فامسها قال العفيع ابو الليث محمد بن عثمان كان عينا لفت
لم يثبت بهذه الاشياء بالبرص بكتاب
الزنا انما اذا رجل في قبل المرأة فزغير مك ولا يشهد بذلك ولا يمس
الخنقة وهو ان يذهب القرح حتى يتوارى عن بصر القاضي ثم ينجي
واذا زنى الصبي والمجون امرأة طاعة عند فلا يجد عليه ولا عليها
عند ابني خيفة ومحمد رحمه الله لو زنى بالخنق مجنون او صغير
بجامع منها حدا الرجل خاصة ولو قال لا زنى يا خبيث مجنون
لما ان يقول لا بل انما لا في كل ذلك توجب الحد مثل ان يقول انما زنى
فقال لا بل انت فانما يحدثان جميعا فان معناه لا بل انت زنايت
وان تجاوز وعفا فهو افضل ولو قال لا امرأته يا زانية فقلت
لا بل انت حدثت المرأة ولا تخان وعرف في امرأة لها ولد لا يعرف

من يدينه الله
ادان لمن كان يهودا
واهر حشني وحالة

وخصايت في كسفة فامسها في
لما لا اصل السليم في كسفة من
قال ابن جاور في حق رنة
لا اده في كل انفت لا اوتي
فت لا اده في كل انفت لا اوتي
من قد لا اده في كل انفت لا اوتي
فلا اده في كل انفت لا اوتي

فلا اده في كل انفت لا اوتي
فلا اده في كل انفت لا اوتي
فلا اده في كل انفت لا اوتي
فلا اده في كل انفت لا اوتي
فلا اده في كل انفت لا اوتي
فلا اده في كل انفت لا اوتي

فلا اده في كل انفت لا اوتي
فلا اده في كل انفت لا اوتي
فلا اده في كل انفت لا اوتي
فلا اده في كل انفت لا اوتي
فلا اده في كل انفت لا اوتي
فلا اده في كل انفت لا اوتي

فلا اده في كل انفت لا اوتي
فلا اده في كل انفت لا اوتي
فلا اده في كل انفت لا اوتي
فلا اده في كل انفت لا اوتي
فلا اده في كل انفت لا اوتي
فلا اده في كل انفت لا اوتي

انه من جملة ما يختلف باختلاف الناس ولو سقى لبنا صغير غمرا
 يغير كتاب السرقه السرقه اخذها العبد
 من المذبح على سبيل الخفيه جمل سرقه العبد وولده او ذى رحم
 محرم منه لم يقطع وكذا اذا سرق احد الزوجين من الاخره وان
 سرق من امره من الضلع يقطع ولا يقطع فيمن سرق من الخمار او عريت
 اذن للناس بالدخول فيه لوجود اذن فاخذ الخمر وان سرق
 من الخمار نوبا والخماري ياب من الخماري وان كان غير ياب فظن ان ثياب
 نفسه من ايضا وان لم يعلم لم يضمن ويدخل فيه حوائث الخمار
 والحافات الا اذا سرق منها ليل لا يقطع لانا لادن مختص بالنهار
 دون الليل والماله في هذه المواضع محرم بالمكان الا ان القطع
 سقط لوجود اذن وما كان محزرا بالمكان لا يجب القطع الا
 الاطراف ولا يعتد في الحافطه وسرق المسجد وصاحبه
 عند قطع لانه محزرا بالحافطه دون المكان وما كان محزرا بالحافطه
 يترخص صاحبها عند اخذ ولا فرق بين ان يكون صاحبه
 نائما او متيقظا والمتاع عند اخذ هو الصحيح ويقطع الاخذ
 محزرا لاخذ عرقيا البيت فانخل به واخذ الماله لم يقطع لان
 الاخذ يتحقق من الخارج وان طرقت حاجبه في الكسبه لم يقطع الا
 الاخذ وان ادخل به في الكسبه فاخذ قطع لانه محزرا من الخمر
 الكسبه في حال الرباط فيه ينكسر الجواب وان سرق الجوانق واخذ الماله

وما كان من سرقه العبد او ولده او ذى رحم محرم منه لم يقطع

يقتل من سرق الخمر او ذى رحم محرم منه

ما سرق من الخمر او ذى رحم محرم منه

ما سرق من الخمر او ذى رحم محرم منه

ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله وعبداني يوسف لا يرضى فان كانت
 قيمة عشرة غره فما حولا وان كانت اقل من غره ايا ما معناه على
 اي شيء الامر وقيل الصحيح انه مقوض الى رأي الملقط يعرفها
 الى ان يطلب على ظن ان صاحبها لا يطلب بعد ذلك ثم يصدق
 ان كان الملقط غنياً ونسباً انصرف في الموضع الذي اصابها وان كان
 يسيراً علم ان صاحبها لا يطلبها كالنواة وقصور الزمان الملقطة
 في الطريق جاز الانقضاء بدفع غريزة عرف وعرضه فريد فائده
 خاتماً او درهما فكتف من علاه في ذلك التورم برى والافلا
 كتاب جعل الابن اخذاً الابن افضل من تركه
 وقيل في الضال كذلك وقيل تركه الضال افضل لانه لا يبرح
 مكانه فيجد المال فيه وآراء اخذاً الابن ياتي به الى السلطان
 وهو مجرب لانه لا يورث عليه وان ابقر الذي يورثه فلا شيء عليه لانه
 بمنزلة البائع من المال ولولا لينة الحبس حتى يستوفى الجصال وكذا
 ان مات في يدك وان رثه السلطان فلا جعل له كما هو لا يجب له
 شيء الرضا الصالة ولو فعل شيء فاعاد له شيء فلم يكن ذلك له انسان
 لا شيء له كتاب المفقود ولا يفرق بين الفقور
 وبين امرئ حتى يترد اليه وعشر من سنة من ماله في ذلك
 مقدرة بعد الاقران والاقارب لانه لا يقدر بشيء ولا يفرق ان
 يقدر بشيء من سنة وقال الامام رحمه الله انما يفرق بين فقير

ملاحضات في فروع المال
والفوائد المستحقة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

Handwritten manuscript page from the "Mushaf al-Furqan" (Manuscript No. 107). The text is written in Arabic script, likely representing the opening verses of Surah Al-Furqan (Chapter 25) or similar. The ink is dark brown/black on aged paper.

Visible fragments of text include:

- ...وَاللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ...
- ...وَالَّذِينَ كَفَرُوا ...
- ...وَالَّذِينَ آمَنُوا ...

ان ينظر اليه الرجل من غير ان يفتقد حمد الله ان نظر الملة الى الملة
 كنظر الرجل الى محاربه والنظر في فرج امرته يفتقدوا الاولى ان لا
 ينظر ويقل الاولى ان ينظر ليكون البليغ في الشهوة والاستبراء على وجه
 استحبابه هو على المملوك اذا اراد ان يخرج جارية عن ملكه باى وجه
 كان يستحب ان يستبرأ عندنا وعندنا كرحمة الله هو واجب عليه
 واجب وهو على المملوك ان لا يملك جارية باى وجه كان يجب
 ان يستبرأ بها بحضرة سواء كان المملوك من اهل الوطن او من غير وطن
 الرواية صيانة عما يدعى عن الاستبراء والاختلاط وحر لا يري الاكل
 فهو عاص وكذا الذي يراه ولا يعمل وان كانت الجارية لا تحيض
 فاستبراءها بملكها عن ابي يوسف رحمه الله ولا بأس بالاحتياط
 لاسقاط الاستبراء عند ابي يوسف وكذا اسقاط السعة والركوة
 وهو الخوذ والاحتياط في اسقاط الاستبراء هو ان يتركه جاقبل
 الشراء ان المالك يتركه مخدومة ثم يبيعها ان يترك الرجل في الرجل
 او يتركه او يملكه عن ابي يوسف رحمه الله لا بأس به ولا بأس
 بالكساحته وهو المتعارف ولا بأس ببيع السرقة عندنا في بيع
 العترة مسلم بالبيع فتركها واخذتها وقضى بينه فلصاحب الدين
 ان يبيع عن الكساحه لاداب البيع وقبح باطلا فبقى المثل على ملك السرقة
 فلا يعمل اخذها ولو باع وكساحته الذي يعمل اخذها فاعلمت بالبيع
 عند خمر فلا بأس به عند ابي حنيفة رحمه الله وكذا لو عمل حر الكساحه

ان ينظر اليه الرجل من غير ان يفتقد حمد الله ان نظر الملة الى الملة
 كنظر الرجل الى محاربه والنظر في فرج امرته يفتقدوا الاولى ان لا
 ينظر ويقل الاولى ان ينظر ليكون البليغ في الشهوة والاستبراء على وجه

ان ينظر اليه الرجل من غير ان يفتقد حمد الله ان نظر الملة الى الملة
 كنظر الرجل الى محاربه والنظر في فرج امرته يفتقدوا الاولى ان لا
 ينظر ويقل الاولى ان ينظر ليكون البليغ في الشهوة والاستبراء على وجه

ان ينظر اليه الرجل من غير ان يفتقد حمد الله ان نظر الملة الى الملة
 كنظر الرجل الى محاربه والنظر في فرج امرته يفتقدوا الاولى ان لا
 ينظر ويقل الاولى ان ينظر ليكون البليغ في الشهوة والاستبراء على وجه

ان ينظر اليه الرجل من غير ان يفتقد حمد الله ان نظر الملة الى الملة
 كنظر الرجل الى محاربه والنظر في فرج امرته يفتقدوا الاولى ان لا
 ينظر ويقل الاولى ان ينظر ليكون البليغ في الشهوة والاستبراء على وجه

[illegible]

فليعلم من ذكره جازا لاستعمال الكلام قال ابو الليث اقل
 طرئ فكل الكلام في اسم العلم لا باس للملحة ان تفسر بالاكل
 اذا لم يبق كل فوق البيع وعن انس بن مالك رضي الله عنه ان كان
 يا كل اكلان الطعام فبقية فيجوز ان يفسر على وجه اكل
 لا باس به وعن علي بن ابي طالب لا باس بفسل اليد بعد الطعام
 بالديق بغير لسان الانسان استمداد خبر العيز اذا كان يفسر
 صداقة لا باس بذكره وضع الملة على الخبز ولا يكره المصالح
 وتورعها ظاهرا الى طعامه ان خاف منه فلا باس ان يجيبه ويخرج
 او لو جرد له ولا يبا ولا المضيف بعضهم بعضا لا يرضاهما
 البيت الضيف لو طعم الهرة قليلا والطعام يجوز ولا يجوز
 للكلب الا المحرق من الطعام ويجوز اعطائه لمن هو قاي على الخزان
 ولا يجوز لسايل ثمار متارة في الطريق لا يعاب المنتزعة منه
 وفيها حصة ويختلف باختلاف الاماكن والناس ولا يعمل الكل
 منه وان كثر واستحب ان يلبس المصوغ لحيانا خلافا للجور
 ولا باس بزخرفة البيت وتخصيصه اذا كان في الخلال وان اخطى
 احدا ويكره للفندي الاختلاف الى هذا الباب لا يبعد الضرف
 كذا سأل لا يسكر الا باحتيا اذا خاف الرجل على نفسه لا باس
 ان يدفع الرقعة لدفع الظلم وهو امر جائز يكره ان يدفع الرجل
 سلعة عند البيع من غير الحق اذا احتل فاحل في الحق ولا يعلم

شيئا ذا لانه قد ذكر في المتن ان السارق وان كان
 الضيق الموقوف على الله تعالى في حقه وهو الذي
 واجبه في البيع

ولا يفسر لوان ان يفسر في من يفسر به ما يشي
 بغيره فليس الاكل به وهو استطلاع من لا يبيع
 ان ذكره كاذبه فيه عاقد وادرس ان يفسر
 الى عام حقه او دواعي الخرج المارة من يفسر
 قبل له والطعام فكل الطعام الفضل هو كرم
 المارة به المارة في الحظيرة وفيها ما لا يفسر
 الله عز وجل ان يفسر في على العادة في حارة
 بين الناس

٢

رجل يتردد الى الفلانة يبيع فيها
 عنده فان كان يفسر او يفسر
 لا يفسر له ذلك

فليعلم من ذكره جازا لاستعمال الكلام قال ابو الليث اقل
 طرئ فكل الكلام في اسم العلم لا باس للملحة ان تفسر بالاكل
 اذا لم يبق كل فوق البيع وعن انس بن مالك رضي الله عنه ان كان
 يا كل اكلان الطعام فبقية فيجوز ان يفسر على وجه اكل
 لا باس به وعن علي بن ابي طالب لا باس بفسل اليد بعد الطعام
 بالديق بغير لسان الانسان استمداد خبر العيز اذا كان يفسر
 صداقة لا باس بذكره وضع الملة على الخبز ولا يكره المصالح
 وتورعها ظاهرا الى طعامه ان خاف منه فلا باس ان يجيبه ويخرج
 او لو جرد له ولا يبا ولا المضيف بعضهم بعضا لا يرضاهما
 البيت الضيف لو طعم الهرة قليلا والطعام يجوز ولا يجوز
 للكلب الا المحرق من الطعام ويجوز اعطائه لمن هو قاي على الخزان
 ولا يجوز لسايل ثمار متارة في الطريق لا يعاب المنتزعة منه
 وفيها حصة ويختلف باختلاف الاماكن والناس ولا يعمل الكل
 منه وان كثر واستحب ان يلبس المصوغ لحيانا خلافا للجور
 ولا باس بزخرفة البيت وتخصيصه اذا كان في الخلال وان اخطى
 احدا ويكره للفندي الاختلاف الى هذا الباب لا يبعد الضرف
 كذا سأل لا يسكر الا باحتيا اذا خاف الرجل على نفسه لا باس
 ان يدفع الرقعة لدفع الظلم وهو امر جائز يكره ان يدفع الرجل
 سلعة عند البيع من غير الحق اذا احتل فاحل في الحق ولا يعلم

لا يعلم قدره ان كان كثير لهيبا لو علم لا يحل لا يبرأ ويكره ان يحل
 شيئا في كادها اسم الله تعالى ولو كان على باطونكم القعود
 سيرة قال بعضهم الحروف الجوزية تخط حتى كثر اسم الجوز
 على الجوز وفان تسمى الموت خوفا من المعصية لا باس بل باس
 على الجوز ولا يسلم على التابنة ولو قال الذي طال الله بقاءه
 حجار ان يسلم فلا باس به لكسلي لا تفقد اذا قال اهل الطب
 ان يضر بالولد وكذا الحمامة والعلوق في قوم من فلم يعالج
 حتى تاتيهم بخلاف الجايح لزم المياكل حتى مات يامر وعن
 همام لا باس بقطع اليد والاكاذيب والبطون والمساند وما
 يجري مجراه من العلل التي تخشى التلف منها وان قيل قد نجو
 و قد يموت و ينجو ولا يموت يعالج وان قيل لا تعالج
 تنجو اياك ترك لا يكرم القاء القمل عند السم ليموت القمل
 اذا ابتدت فلا باس بقتلها اذا ذكر الكلاب في قرية ويضرب
 الناس بها امرها بها بقتلها استقرض اذا اهدى المقرض شيئا
 فلا فضل ان لا يقبل فان ابا حنيفة رضي الله عنه يقرع عن
 الاستقلال بجدار غير قال ابن المبارك اذا قال السائل
 لوجه الله يعجزني ان لا يعطيني شيئا لانه عظم ما حقر الله ولا يحل
 التعريض للمسومة بين الناس باسباب مختلفة لا باس بجمع الشرا
 والحيس والشواك فراض الغيرة والارض ان يمنع

هذا هو الحق لا يخطئ
 في قوله لا يبرأ ويكره
 ان يحل
 في قوله لا يبرأ
 في قوله لا يبرأ

هذا هو الحق لا يخطئ
 في قوله لا يبرأ ويكره
 ان يحل
 في قوله لا يبرأ
 في قوله لا يبرأ

هذا هو الحق لا يخطئ
 في قوله لا يبرأ ويكره
 ان يحل
 في قوله لا يبرأ
 في قوله لا يبرأ

تحت بناء رجل فله مغفرة ويمن من العروق ومن خبير في زرق
 الحق لم يأخذه فلا شئ عليه ولو أخذ لم تركه يمين ان لم يكن
 ما احب حاضرا ولا ماضيا على الرعي اذا ذبح الناة اذا اخاف
 الهلاك عليها وكذا البقار وان قال لغيره ارتفع هذه البقرة
 فانه لم يتركها كذا انت فسقط منها فوات لا يمين وان قال
 انا اكل يميني حان فيدي يوفى واحوال يخرج انسان ليلًا
 وترك الباب مفتوحا فارق السارق لا يمين للخارج ولو كان
 ارض الحذر كروا وانما يعرف اربابها لا يطبل احد وان
 لم يعرف يتصدق بها السلطان اذا حب وتضيب لا كثر طيب
 لهم ولو عرس في ارض الغير فتمت لها الفارس ولكن لا يطيب
 والدين اذا وضع بين يدي صاحب لا يباء وفي الوديعه
 والغصبي له ظلم الذي اسد لانهم اهل النار فلا يرجع منه
 الحق ولهذا قالوا اذا دخل المسلم دار الحرب تاجر با ما كان
 لا يبغي ان يعذرهم لان العذر حرام فان عذرهم واخذ منهم
 شيئا يصير كما يخطون يوم القيمة لا يصدق به بخلاف الاستير
 حيث يباح له العرض لانه ليس بينه وبينه عهد واذا غلب
 الكفار على اموالنا وارضوا عابدا هم يكونوا عندنا خلعنا
 لنا فيهم لا نملك ارضهم وما نزال يد المالك فصار
 لنا المباح فظهرت يدهم عليه ولا يكون اهلنا باهلهم

فعبث ما في في او سرقة فانه عاقب
 ولا يحل له ان يملك ما سرقه من المسلمين
 من اهل الذمة ان يبيعوا في الحرب
 اقبلوا الفس ولا يرجع منه ان يتركها
 يرجع منه الفسخ لانه لا يجوز ان يسلوا
 ولا يبيعوا على المسلمين ولا يبيعوا على الكفار
 ولا يجوز ان يبيعوا على الكفار ولا يبيعوا
 قبل اخذ الفدية على اهل الذمة

انما كان الكفار يبيعون ما سرقوا من المسلمين
 ولا يجوز ان يبيعوا على المسلمين ولا يبيعوا
 على الكفار ولا يبيعوا على الكفار ولا يبيعوا

لان العصبه باقية والموصوف من نفسه ونحن نذكر بالغبية عليهم
جميع ذلك لان الشرح اسقط عصبهم جزا كلفهم كتب فيها اسم الله
ويستغنى عنها التلق في الماء الجاري او تدفن في ارض طاهرة ولا
تخرق ولو غل في الماء الجاري واخذ القراطيس فهو افضل
حنات الصبغ له ولا يوجب اجر الجليل والارضان وتبيل الوجوه
والبقاء الوقي الذي محمد الباري والمسلم اذا قال لا اله الا الله
يحكم باسلامه وكذا اذا قال شهد ان محمدا رسولا لله لا نذليل
على انفا له عما كان عليه واما الذي اقر بالتوحيد ولكن محمد
رساله نبيا محمد صلى الله عليه وسلم اذا قال لا اله الا الله لا يحكم
باسلامه ما لم يشهد ان محمدا رسولا لله واما الذي اقر بالتوحيد والرسالة
لا يحكم باسلامه بالشهادتين لم يشهد ان محمدا كان عليه لان بعض هذه الكفا
يقولون ان محمدا رسولا لله معترفوا الى العرب خاصة الكفا ولذا صلى
في جماعة المسلمين يحكم باسلامه عندنا واذا صلى وحده لا يحكم باسلامه
كتاب الغصب الغصب يتحقق فيما ينقل
فيحول لان الزائد لما كد ما ثبات يد نفسه يكون بالنقل
ومن غصب عقارا فذلك في يد الغاصب عند ابي حنيفة والى يوسف
محمد والله وانقص بفعله فتمت في قولهم جميعا وان انقص بفعله
يعزى النقصان ولا يأخذ من المخذول بقدر ما ضمن ويصدق بفعله
عند ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله لان المخذول يرجع بسبب خيبت

في قولهم جميعا

في قولهم جميعا

حبث وهو التصرف في ملكه الخبز وعند أبي يوسف لا يصدق
التي حصل في ضمانه والمضمونات تلك بإدائه الضمان مستنداً إلى
الاخذ عندنا وعلى هذا الخلاف إذا غضب عبداً فاجرم فنقص
العبد فضمنه وعلى هذا إذا أجر المستعمل المتعار أو المودع تصرف
في الوديعة وزبح فيه فمدا كده بمنزلة تصرف الغاصب المقتضى
ويعصب عبداً فباعه فضمنه لما لا قيمة جازي يورث ولو اعتقه
بمضيق القيمة لم يخرج عنه فأيده المقتضى بغير مضمون عندنا
متصله كالسمن والحسن ومنفصلة لما صلتك في دين إلا أن يتعدى
فيه وعندنا في غير هذه مضمونين ولكل واحد يرجع إلى الأصل
المعبر عنه وغضب من سلب من الخلق أو جلدته وذبحه فمضت
الحرمان بأخذ الخلق بغيره وبأخذ الجلد وبغيره ما زاد الدبلغ فيه
لأن الخلق بمنزلة غسل اللوب الجسد وأما الدبلة فمضت فأنما اتصال الجلد
ما لا يتعدى العقب وغيره فهو بمنزلة البصع في اللوب وأن استهلكها
ضم الخلق ولم يضر الجلد عند أبي حنيفة رحمه الله لأن في الخلق الدحق
حتى لا يجسد عن المال كخلاف الجلد حيث يجسد حتى يتوفى تحت
الدباغ وعندنا يضمن قيمة الجلد أيضاً بدوغاً أو هلكاً في يد
لا يضمن بالاجتماع وتكرير ببطا أو فر ماراً أو طيلاً للبول أو
يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله ويجوز بيعه عندنا وعندنا لا يضمن
ولا يجوز بيعها أو القوي على قولهما في السكر والصف على هذا الخلاف

وهو ان الضم منه انشأت اليه على كل غير
بغير ان ذلك في ضمانه في الاولاد وقرنا
حوا الى ان ذلك في الضمان في الاولاد وقرنا
ذلك في الاولاد لا في الضمان في الاولاد

وهو ان الضم منه انشأت اليه على كل غير
بغير ان ذلك في ضمانه في الاولاد وقرنا
حوا الى ان ذلك في الضمان في الاولاد وقرنا
ذلك في الاولاد لا في الضمان في الاولاد

وهو ان الضم منه انشأت اليه على كل غير
بغير ان ذلك في ضمانه في الاولاد وقرنا
حوا الى ان ذلك في الضمان في الاولاد وقرنا
ذلك في الاولاد لا في الضمان في الاولاد

وهو ان الضم منه انشأت اليه على كل غير
بغير ان ذلك في ضمانه في الاولاد وقرنا
حوا الى ان ذلك في الضمان في الاولاد وقرنا
ذلك في الاولاد لا في الضمان في الاولاد

وهو ان الضم منه انشأت اليه على كل غير
بغير ان ذلك في ضمانه في الاولاد وقرنا
حوا الى ان ذلك في الضمان في الاولاد وقرنا
ذلك في الاولاد لا في الضمان في الاولاد

لان هذه الاشياء لا تقوم بالفساد بفعل فاعل بخلافه ولا يسقط
 النقود كالجارية الخفية والكسب الطوع والمعاملة الطيبة
 كتاب الورع المودع في الخط الدرام
 بدلهما والخط بخطن بعض منله ويكون الخطوط له عند ابي ح
 وعند ما يكون مشركا بينها وكذا الخطوط بالخط بالغير في الصحيح
 والتاجر يجره الجارية اذا لم يتفاوت الاستعمال والرمز
 لا يرمز والودع لا يودع عندا ^{او لا يرمز} حصة من حصة الله دابة او شاة
 تزل عند جماعة وقاسوا واحدا واحدا فاضاع المال فالضمان
 على الاخير جل جاء الى قاض مال ليودع عنده فقال له ايضا
 عندك فقال ورمزها عند عدلين في عشرة الاف فقال له
 ثانيا فوترها فاذى سمعت فقال القاضي لو شئت ثيابي
 اكثر تصدقوني في ذلك كتاب العارية
 العارية تجازى لانه نوع احسان ولهذا لو اياها ان يرد فتراب
 الصدقة وهي تملك النافع بغير عوض وقيل باحتمال ان ينفذ
 بملك الغير ولهذا لم يوقف فيه وقت وعلى هذا لا يغير غيره
 لان المباح ليس له ان يبيع غيره ولا يعير في بيع في العارية
 منهم ثناء لان النافع توجد ثانيا فيصح الرجوع فيما لم ينفذ
 وعلى كانه في يد المستعير عندنا وليس المستعير ان يورثه استعارة
 فاذا استعاره من غيره الى يد ^{او لا يملكه} المالك لم يملكها اليه بل يضمن

او دور رجاء كل واحد منها الف درهم
 الخطوط لا يملكها الا بالخط والرمز
 الخطوط لا يملكها الا بالخط والرمز
 الخطوط لا يملكها الا بالخط والرمز
 الخطوط لا يملكها الا بالخط والرمز

رطل منها يورثه بالقرعة فترد فيه
 خطه او غير ذلك من الاموال لا يملكه
 وان كان له غيره يملكه ولا يملكه
 كذا في المصنف

في المصنف
 في المصنف
 في المصنف
 في المصنف
 في المصنف

في المصنف
 في المصنف

لم يضمن لان العارية ترد هكذا وهكذا كل هذا البيت لا
 اذا كان عقد جوهري فانها ترد الى يد واما العاصبا والمودع
 انما لم يضمن لان رد الدابة مع بعضه من ذلك المسئلة
 انما لم يضمن لان الدابة قد فسد كما قال البعض وقيل بملكه لان
 رد الاغنام كتاب الذبائح
 واذا ترك الذبائح التسمية هذا فالذي يحميها عند خلاف
 للتأني وعلى هذا اذا تركها عند ربال الكلبا والباري وان كان
 ناسيا اكل الذبح ما بين اللبنة والخميرة وقال في الجامع الصغير
 لا بأس بالذبح في الخلق كله وسطه واعلاه واسفله والعروق
 اربعة الخلقوم والمرى والوردان فان قطع الثلث اى ثلث
 كان يكل عند ابي حنيفة رحمه الله وفي رواية لا بد من قطع الخلقوم
 والمرى واحدا والوردين وهو قول ابي يوسف رحمه الله وفي
 الجامع ان قطع نصف الخلقوم ونصف الورد يكل وان
 قطع الاكثر منها يكل وهو قول محمد رحمه الله وكسرة عرق الذبيحة
 قبل ان يسكن كروم وعرق جد في بطنها جنياسا لم يبق كل
 شعر ولم يضر عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا ان تمزق خلقه
 اكل ويكره كثر الغرس عند ابي حنيفة رحمه الله وهو قول مالك
 والكرامة منكره تحريم وهو لا يوجب الذبح الجوز ما لم يمسسه
 لا بأس بشرب لبن الخنزير قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا بأس بالذبح الصغير

ومنه ان يستقبل من جهة القبلة
 فانه لم يضمن لم يضمن لان
 القبلة ليس من طرف الزكاة
 من الكفاية
 فوج الاخرى يكون باجاء الصلاة
 ولا خلاف فيه كذا

وعند مالك لا يقطع الا ربع وقال
 ابن قتيبة يكتفى بقطع الخلقوم والمرى
 الزادة كما قيل في الزرع والنبات
 الزرع يكتفى بقطع ما كان في
 حلقه

التقط حرام عندنا
 وهو واحد كذا

وهو على الحال في هذا الزمان
 فوج الاخرى يكون باجاء الصلاة
 كذا
 من منعه من ان يمسسه كذا
 من منعه من ان يمسسه كذا
 من منعه من ان يمسسه كذا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الذي لا يجمع في أرضه غير الله
واجبة على قول أبي حنيفة
قال الشافعي رحمه الله تعالى
يدين عن كل واحد من شاء وروى
في رآه وهو الظاهر بخلافه
فان كان للصبي ان يضي عن ابوه
فلا يضاهي الا القرية تناوى
فلا يجوز ذلك من الله ويجوز لهما
الحاوي للحق والحق لا يكونا
من الضمان ما لم يستأثر به
الضمان ومن العز ابن سنة
الابل ابن حسن بن قريظ
صوفي الا تحية وينفع به
عليها سبع مائة افضل البقرة
تعيها السعير الله وقيل
غالبية فالاجر للميت
والفضل امرة اعطت
تأخذ عليه حق ادركت
الامر من الامور واجر الميت

وهو واجبة على من سمي به
الذي عدا في حقه وهو
فروايتون ابو يوسف
قال الشافعي رحمه الله
عنه ان حنيفة واجبة
فروايتون ابو يوسف
قال الشافعي رحمه الله
عنه ان حنيفة واجبة
فروايتون ابو يوسف
قال الشافعي رحمه الله
عنه ان حنيفة واجبة

نصف البئر وينصفها وكذا في الورق من الشتران وكل واحد
 من الشترين نصفه بل من صاحبه من العمل والعمارة الجارية
 ومن الشتران على الشترين ولو دفع بقعة على ان يكون المسمى بها
 نصفه في البئر لصاحب البقرة فالحيل لئلا يبيع نصف البقرة منه
 وفي الدين المسمى اذا المراد له ان يأخذ نصيبه ولا يساير
 شريكه في بيعه من المطلوب كفاخر من يبيع بقدر نصف الدين
 ويبيع من نصف دينه القديم ولو دفع ما لا مضاربة الى
 عبد أو ذوق أو شريك نفسه من جازر وصار محجورا ويكون له ربح
 المال والمضاربة والشريك اذا سافر بالمال التقوى على نفسه وكره
 من المال فربما سافر ولا تسقط نفقة المضارب بالمال فيكون
 الى وطنه ويخذه مصر اخر وطنه فاذا رجع الى مصر يربى باقي
 من النفقة في المضاربة ونفقة كل من يبيع على العمل من المضاربة
 والمضاربة اذا سافر بالمال المضاربة بالنفقة في المال الخاصة
 المضاربة لها امانة في تصدير وكافة البشارة من شركة بالبيع
 واجارة بالفساد وعصا بالحافض واذا المراد ربح المال ان يكون
 المضارب ضامنا فالحيل لئلا يقرض المال منه ويسلم اليه
 فيكون منه مضاربة ثم يبيع المال بعد ذلك بخلاف المضارب
 ان يبيع بالنقد والسياسة من هذه التوكيد بالبيع والشراء
 والرهن والقرض والاجارة والاستيجارة والبيع والابتعا

وفيه خبر قال لا آراء مما لم يقار
 بالربح على ما هو
 ولو ضمن المضمون له مال كان ثمنه بالبيع
 فله بالمال كانه مسمى فله ثمنه بالبيع
 لا قلب المضمون من البيع

والاضلع ولو خرج المضارب من السفرة كان بحيث يحدو
 ثم يرجع فيبيت باهله فبوتر الخروج الى السوق فنقفه خالدا
 وان كان بحيث لا يبيت باهله فنقفه في المصاريف وعرض للمث
 غسل ثيابه واجرة لحيته وعلف دابة يركبها واما الدوا
 ففي المذخر طاهر الرواية وعز ابو حنيفة رضي الله عنه انه في الم
 المضاربة لا انما صلاح بدنه فصار كالتفقه ولو دفع ما لا يفسد
 الجاهل جائز ان ياخذ من محله المصلح اذا كتب في المحل امره
 كتاب الوقف فربما يجهل ان الوقف
 بعمارة واتخاذ الموزن والامانة ليجل لاحد ان يهدم المسجد
 لينشأ حكمه لان مخاف المحدث هو انه قد مضى الوقف
 والندم في الحكم في عمارة الوقف ان اجتاح اليها والاسك
 حتى يجتاح اليها ولا يجوز ان يقسم بين الوقوف عليهم لان حقهم
 في المناهج ومن العيرى ببناء من غلبنا الوقف بعمارة الوقف
 وصالحه في عمارة المسجد وذهبه وحصره وان استغنى عنها
 يصرف الفقراء بواكر المسجد اذا استغنى عنه فبولن طرحة يابج
 ويصرف عنه في بواكر اخر ان كان له قيمة ولا بولن اخذه
 بيع اعمار الوقف لا يجوز الا اذا انقضت وقف قد تم
 لا بد من شرطه وصار في مصرف الفقراء اذا نال المسلمين
 ان يمتحون ان يستقر من العا الى المساجد بقدر الحاجة

انما هو بكونه الوقف فلا بأس
 بكونه وقف آخر لا في الوقف

فيفسر بها فلهذا من قبله
 وادون القضاء ولا
 يبرهن الا بالقرينة

هذا وقف على مسجد كذا لا يرد له لا شيء
عامة ما بينه وبينها انكسار

٢١

قوله في هذا وقف على مسجد كذا لا يرد له لا شيء
عامة ما بينه وبينها انكسار

قوله في هذا وقف على مسجد كذا لا يرد له لا شيء
عامة ما بينه وبينها انكسار

قوله في هذا وقف على مسجد كذا لا يرد له لا شيء
عامة ما بينه وبينها انكسار

قوله في هذا وقف على مسجد كذا لا يرد له لا شيء
عامة ما بينه وبينها انكسار

واذا اوصى احدكم بامر او نهى بامر او نهى
فليؤتيه من ماله من غير ان يكون له
الحرج في امره ولا يرد له لا شيء
عامة ما بينه وبينها انكسار

بجواز ان ياجر في غير الجرح ولا ياجر في غير
وخرت وفيها مسجد يري ان يخر في جرحه
ويصرفها الى مسجد آخر وكذا الرباط ولو غار
لاقل في ثمنها يادفد الوظيفه استخساك
وامطى ولا يوقد بيتان غاب سهران وان غاب
وتقبل المشارة على الوقف في غير دعوى كذا
كافي عتق الجارية ولا يحكم بالوقف اذا كان
على باب المصنوع كتاب
ولو قال عرض هذا الكرم باسمي لا يكون هبة ولو قال جعلته
باسمك او قال جعلته لابني فهو هبة ولو قال ابن
اقررا ولو قال ابن جوا كذا فهو من الهبة
على الخطن دون الخلق وكبر الامر على الخلق
لاخر اخل في كرمي وخذ من العنقود ياخذ عنقودا
في العنقود او في الخنجان ما يصلح للصوم
ويحرم ما يصلح لا يبيد فما كان غرضه اقرار
وما كان غرضه اقرار لا يبيد فما كان غرضه
في العبداء لغيره والمرحان اذا الميسال ولا يلج
باسمهم ولو قال وجبت هذا الشيء فليأخذ
ماخذ من ماله ولو قال وجبت هذا الشيء على

كتاب الصواعق حارث بن النعمان في بيانها ولو استرى
 ارضا على ان يخرجها على البائع فالباع فاسد وان شرط عليه
 زيادة المخرج مجتهد ولو استرى بها على ان يخرجها كذا فوجد
 اكثر من ذلك فدان يرد لها ولو استرى ثاة على انها حلب
 جاز ولو استرى بها على انها لبن لا يجوز ولو قال استريت
 ماية فخرج الحظير وياخذ كل يوم خمسة امانا فالباع فاسد
 وعن سفيان الثوري جاء الى صاحب الزمان فوضع عنده فلسا
 وحمل راتنه ولم يتكلم قيل انما يجوز بيع النعالي عند السحر
 ويجزى في البيع من الحكة لابس بياض رجل ببيع الثوب وقال
 هذا بعيرة وقال المشرى بستعة فان سلم البائع اليه فهو
 بستعة وان اخذ المشرى فهو بعيرة وقبض لا يكون بيعا
 القدر يدخل في البيع ولا يدخل الاكافا لان يكون وكفا
 وقت البيع كذا الحداد للمشرى وكذا الصياغ للبائع وان ابايع
 دائرة لم يميز الحدود ولم يعرفها المشرى وقد عرفنا جميعا
 البيع جاز البيع وان ابايع او استرى على الطريق ان كان الطريق
 واسعا فلا بأس به وان كان في قعوده ضرر لا ينبغي ان يستري
 منتهى لانه عائد على الامر يكره بيع عبد امرء من فاسق
 لا بأس ببيع الحظن وفيها تعديري وان لم تكن لا يجوز الا
 ان يبين تفسيره العينة لقول علي بن ابي طالب عليه السلام

باعتها بغير علمه
فإنه لا يملكها
ولا يملكها غيره
ولا يملكها غيره

باعتها بغير علمه
فإنه لا يملكها
ولا يملكها غيره
ولا يملكها غيره

فإنه يبيع بالنقصان في الإلزام لأن الكسب عيب حادث
وكان سدا إذا اشتري جارية يتزوجها وقال لا أدري حالها
للمطالبة أو جرى على لسان المالك نقطة الحرة وهو لا يدري
وإذا اشتري جارية على أنها عذراء فوجدها ثيبا فإن زناها
وبيعها ما علم به لا يثبت تزواؤها فلا لا يجزى البائع على كتمان
الصك والاشهاد ولو جاز العود والبراءة لا يمنع من
الانقضاء ولو اشتري كذا باع على أنه باختيار لا يبطل خياره بالعدس
ويبطل الاستناع ولو اشتري بزر خريفيًا فإذا هو بزر
أو اشتري بزر البطيخ فإذا هو بزر القشائير كان بائيًا
ولا يرد منه كذا بزر الخمر الساة والخمر لا نه جنس واحد
وكذا الخمر والبائنا ولو اشتري جماعة على أنه خمر غفر فوجد خمر
المعبر برة إذا باع لها أو يمسك أو شيئا من الثمار فباع بالمشري
فإن خاف البائع أن يفسد بيعه لا يجوز أن يدخل داره
معه يابان ومعه أخذوا بهند يبيع ولم يسمعوا منه ولو هلك
أخذه اللز في يد البائع إن كان بعد التسليم فلفظ على المشري
وإن كان قبله فعلى البائع بيع الوفا من في الحقيقة وإن تم
بيعا احتيا لا للربا والمشتري مرتين لا يحل له الانقضاء إلا بقاء
البائع وهو حاضر في العقد إذا هلك في يده وأعيه المقاصد
والمعاني لا لا انقضاء كما كذا بشرط براءة المبيع هو المست

وإنه يبيع بالنقصان في الإلزام لأن الكسب عيب حادث
وكان سدا إذا اشتري جارية يتزوجها وقال لا أدري حالها
للمطالبة أو جرى على لسان المالك نقطة الحرة وهو لا يدري
وإذا اشتري جارية على أنها عذراء فوجدها ثيبا فإن زناها
وبيعها ما علم به لا يثبت تزواؤها فلا لا يجزى البائع على كتمان
الصك والاشهاد ولو جاز العود والبراءة لا يمنع من
الانقضاء ولو اشتري كذا باع على أنه باختيار لا يبطل خياره بالعدس
ويبطل الاستناع ولو اشتري بزر خريفيًا فإذا هو بزر
أو اشتري بزر البطيخ فإذا هو بزر القشائير كان بائيًا
ولا يرد منه كذا بزر الخمر الساة والخمر لا نه جنس واحد
وكذا الخمر والبائنا ولو اشتري جماعة على أنه خمر غفر فوجد خمر
المعبر برة إذا باع لها أو يمسك أو شيئا من الثمار فباع بالمشري
فإن خاف البائع أن يفسد بيعه لا يجوز أن يدخل داره
معه يابان ومعه أخذوا بهند يبيع ولم يسمعوا منه ولو هلك
أخذه اللز في يد البائع إن كان بعد التسليم فلفظ على المشري
وإن كان قبله فعلى البائع بيع الوفا من في الحقيقة وإن تم
بيعا احتيا لا للربا والمشتري مرتين لا يحل له الانقضاء إلا بقاء
البائع وهو حاضر في العقد إذا هلك في يده وأعيه المقاصد
والمعاني لا لا انقضاء كما كذا بشرط براءة المبيع هو المست

وإنه يبيع بالنقصان في الإلزام لأن الكسب عيب حادث
وكان سدا إذا اشتري جارية يتزوجها وقال لا أدري حالها
للمطالبة أو جرى على لسان المالك نقطة الحرة وهو لا يدري
وإذا اشتري جارية على أنها عذراء فوجدها ثيبا فإن زناها
وبيعها ما علم به لا يثبت تزواؤها فلا لا يجزى البائع على كتمان
الصك والاشهاد ولو جاز العود والبراءة لا يمنع من
الانقضاء ولو اشتري كذا باع على أنه باختيار لا يبطل خياره بالعدس
ويبطل الاستناع ولو اشتري بزر خريفيًا فإذا هو بزر
أو اشتري بزر البطيخ فإذا هو بزر القشائير كان بائيًا
ولا يرد منه كذا بزر الخمر الساة والخمر لا نه جنس واحد
وكذا الخمر والبائنا ولو اشتري جماعة على أنه خمر غفر فوجد خمر
المعبر برة إذا باع لها أو يمسك أو شيئا من الثمار فباع بالمشري
فإن خاف البائع أن يفسد بيعه لا يجوز أن يدخل داره
معه يابان ومعه أخذوا بهند يبيع ولم يسمعوا منه ولو هلك
أخذه اللز في يد البائع إن كان بعد التسليم فلفظ على المشري
وإن كان قبله فعلى البائع بيع الوفا من في الحقيقة وإن تم
بيعا احتيا لا للربا والمشتري مرتين لا يحل له الانقضاء إلا بقاء
البائع وهو حاضر في العقد إذا هلك في يده وأعيه المقاصد
والمعاني لا لا انقضاء كما كذا بشرط براءة المبيع هو المست

في آخره...
 في آخره...
 في آخره...

مع طلب من الخطباء والمصنفين فانما الذي يملكه جماعة استاجروا
 رجلا باعرا معلوما بغير امر من السلطان يجوز وكذا في ليل
 حائل غزلا لينسجى بالنصف نفدا لاجارة ولدا جرحا لانه
 جعل لاجرة من غير ما يملكه فيصير منزلة فغير الطمان طعنا
 بشركه بين اثنين فاستاجر احداهما صاحب الجمل فكل واحد
 له لانه عامل لنفسه من وجوهه استاجر عبد الله ابدا من فقير
 ثم اختلفوا بعد شهر فقال المستاجر من ابوجهل استاجرته
 وقال الموجه لم يكن ذلك ينظر ان كان بقا او مضاف في هذه
 الساعة فالقول قول المستاجر وان كان صحيحا او حاضرا فالقول
 قول الموجه كما لا خلاف في جريان ما الطاهرون وانقطاعه
 سجل آجره كانا من رجل استترك في عمل اعلان فيه قال محمد
 رحمه الله الحب لاجرهم جعل استاجرهما ثم اسند فوجه لاجر
 آجره رمضان يجوز على قول ابى يوسف رحمه الله والابن
 قبل رمضان ولو استاجرهما من اياه عن لاجرة يجوز عند حماد
 خلافا لابي يوسف وكذا في الحاضر في النهر فلان كان
 بحال لا يعبر به بغيره وكذا اذا غرق عليه بالضرب واذا آجر
 راية غدا بغيره ثم آجرها اليوم الى اليوم او بغيره ويكون
 ليحيا الاول مقامه في النهر على الحرف والكسب الاخير فيه
 ولو اعطى النهره ياخذ الحمار يجوز مكارى استقبل المصنف

ايلون بزار
 في
 في

آجره آجره
 آجره آجره

لو شرط ما لم يضمن على الراجح انما يكون من الغرض بانه
 يضمنه لم يضمنه الا بشرط ان يكون الغرض هو
 ان يضمن في كل حال وكنهه ان يضمن

اسم الجاني

فطرح المال واخذ الحمار وهو بها كان حال او قبله ياخذونه
 لا يضمن رجل اشترى حمارا فاقفوه وصلى فمرب الحمار وهو يراه
 ولم يقطع الصلوة يضمن لان قطع الصلوة بحسب عند خوف ذهاب
 المال وان كان درهما البقار اذا دخل البقوة الى القرية وان لم
 كل بقرة في سكة صاحبها فضاغت لا يضمن اذا لم يعد ذلك خلافا
 الاجير يؤذي الفرض والسنة ولا يجوز ان يتنقل بحمار
 استوجرا لها الليل لا يجوز له ان يعمل لآخر ثمانية فان عمل
 ينقص من أجره ولو كتب غناء بالفارسية او بالفرنسية باجر
 يطيب لآخر خط الحياطة والاسكان في نظر في معلل لان التمس
 في ذلك البلد والحمل على الحال اذا استقل البت في طوق الطاعة
 فاما يضمن الطمان كتاب ——— اربا للقاضي
 اذا كان للسلطان او للقاضي في العمل لا يجوز قضاء لم يبيحه
 ان يفتح ما لا فهو في حمة ويا شرط لاهلية الشهادة في شرط القضاء
 والقاسق اهل القضاء حق لو قلنا القضاء ابتداء يصح واكوفله
 وهو عدل فترفق باخذ الشهادة او سبق اخر ينزل لان المقلد
 اعتمد على الشاهد فله حق وكذا اذا لم يعمل المقلد فنفقه من ظهر
 ينزل واذا مات السلطان لا ينزل واهلية الاجتهاد شرط
 الاوكوية وتقليد الجاهل صحيح عندنا خلافا للشافعية
 محمد بن احمد وعنه ابن خزيمة محمد بن احمد القضاة فلهما قاض قبيح

ويعني في المصنف انما في اللغة وسقط ما هو
 بعد استخلافه فيكون ان كان له صيدا وانما
 في ذلك لم يضمنه من اجب من ذلك في
 ان كان وقال انما هو لا يضمن
 مستاجر ان يضمنه ما هو
 والله

يقبل قول المجمل ولا يفصلها وهو الفقيه الورع وقاض يقبل
 قول مفصلا لا مجملا وهو الورع غير الفقيه او الفقيه غير
 الورع وقاض لا يقبل قول المجمل ولا يفصلها وهو لا يكون
 فقيها ولا ورعا وعرفني خيفة رضى الله عنه الصواب عند الله
 واحد والناس ان يجتهدوا فيه حتى يصيبوا ولا يقبل الهدية
 الا من رضى ربه محررا الميراث لخصومة او من جرت عادته
 قبل القضاء بمها رادته لا يقبل الزيادة على المعتاد ويجوز
 ان يلخذ الاجر على كتابة التجارات بقدر ما يلحق غيره من الحكماء
 لا يبيع وزوجه باطل وكذا الحكم والمولى اذا سئل الرجل
 فيما يدعى عليه ينبغي ان يرضى خصمه ولا يجعل باليه قضاء القضاة
 في العقود والفسوخ بشهادة الرافضين فظاهر وباطنا
 عند الخيفة رضى الله عنه لو قضى القاضى بجواز بيع امرأته
 لا يجوز لقاض اخر ان يبطله وكذا اذا قضى بجواز نكاح بغي
 فهو بجوز قضاؤه عند محمد رضى الله عنه وكذا اذا رضى بامتناع
 فقضى القاضى بحل امرأته لا يبطله قاض اخر اكل فدية
 السلطان ان كان ثلث الغرامة لتحصيل امر المرفوع قد املا
 وان كان ثلث تحصيل المرفوع على عدد المرفوع ولا يدخل فيه الصبي
 والنحوان كتاب البشائر

اذا كان القاضي خصمه في امر عليه
 ففصله او عليه ان يقضه ففصله او
 ان يرضى فيه قالوا لا يجوز حكمه
 له وعليه وقالوا لا يجوز
 ومنه القاضي ان يقضه في امر عليه
 بينه وبين خصمه ففصله او عليه
 ان يرضى فيه قالوا لا يجوز حكمه
 له وعليه وقالوا لا يجوز
 ومنه القاضي ان يقضه في امر عليه
 بينه وبين خصمه ففصله او عليه
 ان يرضى فيه قالوا لا يجوز حكمه
 له وعليه وقالوا لا يجوز
 ومنه القاضي ان يقضه في امر عليه
 بينه وبين خصمه ففصله او عليه
 ان يرضى فيه قالوا لا يجوز حكمه
 له وعليه وقالوا لا يجوز

الشاهد ان العترة الرجوع الى احد في يومه لا يستعان به في منع

لا ادر الا اني عييض دق لا اذ هي اجني وحال الحنة
 فاني لا ادر اذ اذ الفريم لا لم يفتن برحق الفرم
 بحال دق الا اني عييض دق لا اذ هي اجني وحال الحنة
 فاني لا ادر اذ اذ الفريم لا لم يفتن برحق الفرم

قال في المصنف من كتاب الاقرار من خلافة
ابن حنبل الاقرار من خلافة من قال في
مواثباته وان لم يضمن لوقوعه دلالة على
صدق الخبر لا لصدق الامارة بها
محمدا بن ابي بكر بن عبد العزيز

نفسه فلا
خسته ز دایره دکن
مینه ازین دایره کاف
فصل فی التقریر

اگرہ علیا میں عمارت بنوائی
 سو اگرہ میں بجلی بس لگائی
 امانتہ من السرف ادا لم
 بنائے اور فتنہ

كذا في الصحاح والامام يابى حتى لو اوصى الى قبل
 فلم يقبل ولم ير حتى مات الوصي من شياخ الوصي
 بعض شياخ الوصي او خلفه ودينه فهو قبول
 للوصاية واذا امكن التفضيل بين
 صورة الامام يابى مع ابيه
 باردة معقول

وكانت ابي
الشيخ
الشيخ
الشيخ

۲۲۲

في يوم لا نولد له على نفسه وأما إذا كان الصبي في يد مسلم ونصراني
فقال المسلم وعبيدي وقال النصراني هو ابني هو ابن النصراني
ومرأة ثري جارية فولدت منه ولدا ثم امتحنا رجل
فاخذها عن الأب قيمته الولد يوم خاضه لأن ولد مغرور وهو

جواب جميع الصحابة رضي الله عنهم كتاب الاقرار
رجل قال جميع ما في يدك فلان فهو اقرار فلان ولو قال لا جزلي
عليك الف درهم فقال احللك بها على فلان فهو اقرار كما
في قوله اتزها او اشقدها اذا اقرتني بالمقر له صدق وقوله
يسلم بخلاف لا يحل له اخذه فيما بينه وبين الله تعالى جملة المقرين
لان جميع محتاجا لاقرار وجملة المقر له تنفي بان اقرار واحد من
الجزئية فمن سأل لا يحتاج الى القبول لاقرار ولا لاسراء
والتوكيد يسع عبده وعبته الذين من عليه او لوقف على رجل فان
سكت في هذه المسائل ثبت الحكم وان رده يرتد الى اقره
عند البعض ومكران يرضى بوجوه يصح يومئذ فطالت الداء على
هذا فما اقر به في مرض بعد صحة فهو كاقراءه في الصحة وما
في مرض لا صحة بعد الى الموت لا يحسن اقراره

الوكالة ولو قال انت وكيل لي
كلتي يكون وكيلًا في الماوضات ولا يكون وكيلًا في الهبات
والعناق عند ابن خزيمة رحمه الله وتو قال وكذلك في جميع

امرى ليس لها ان يطلق امرأته وان يقع امره وكذا لو قال
 لامرأته انت وكيلتي في كل شئ ليس لها ان تطلق نفسها رجل دفع
 دراهم لآخر ليصدق بها فانفق الوكيل لم يصدق بغيرها لا بخبر
 من عليها ولو اصدق هذا وتصدق بدرام من عنده جاز
 تحسنا كما

الكف المذ
 ان يكتب في باب الدخول الروم الكفالة او لها سلامة
 واسطها سلامة واخرها غرامة ومطهر يصدق فليخرج حتى يعرف
 البلاء والسلامة بحسن الكفيل بالدين كما يحسن الكفيل بالنفس
 وعرض الخراج او الضمة او النوايب يجوز وقيل ان كانت
 النوايب حتى تكرى من شرك واجر الخراج يجوز لانفاق
 وتمام المودع والمستفيع لا يجوز لانه تغيب حكم السرعة والدين
 رجلين انهم في بني اجد ما بغير ان صاحب هو متبرع حرث
 بين رجلين في اجد ما ان يسقيه بحر على ذلك والله اعلم

كتاب الصلح
 وكان له على رجل
 الغد من فقال اذا لي غذا خمس انة على انك برى من الفضل
 فضل برى وان لم يدفع اليه غذا عار عليه لانه عند ابي
 خلافا لابي يوسف ولو قال ابر انك من خمس انة لاف على ان
 تقطيني الخمس انة غذا يبرء من الخمس انة اعطى او لم يعط ولو قال
 انما اريد بيع ابراء ولا يهود الدين لانه ابراء مطلق لانه

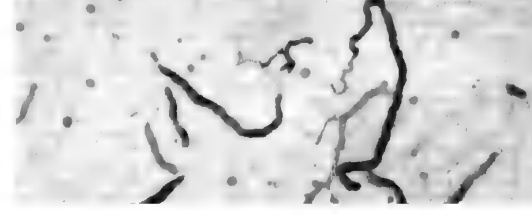
لا يبرء الا من لا يهود
 دينه ولا يهود
 ولا يهود ولا يهود
 ولا يهود ولا يهود
 ولا يهود ولا يهود

كما في الامور
 التي في الامور

(Large handwritten signature or flourish at the bottom of the page)

العامل للتعامل وهو اختياره شايخه وهو لا يصح فالحاصل
 ان ما كان من العمل قبل الادراك كالسقي والحفظ فهو على العكس
 وما كان بعد الادراك قبل القسمة فهو عليها في ظاهر المرواية
 كالحصار والديار وغير ذلك اجزاء القطن والفلقون عليه
 فالحيل ان يستاجر العامل اجرة يسيرة وعرض ارضها بيضاء
 ليعرس فيها ويكون العرس فيها الاجرة لا ينبت ليعرس الطمان
 والعراس للارض والعراس من قبة عرس واحد مثله وخرجه
 على حافله في العرس من العارس مسكائل احيى الموات
 من لقوم في ارض العرس فانبثق النهر وجرب الارض لاضاع عليه
 والكفانة حرة بعد ما يقبله وعن محمد بن جرير الله هو من لزيد البز
 وقيل من عندهما وعند محمد بن احمد طام المير طام الماء على الارض
 وقيل هذا بئر لغيره فمارة في قدره من خمسة اذنه اذنه والاشجار
 جاء البحر لا تنفك بالشمس لا يمنع لحد الشرب والسقي واما الاشارة
 جاء الانهار اعطاهم كبحور في بحور وغيره كبحور الشرب منه
 على الاطلاق واما السقي ان كان لا يضر لحد بحور والافلا
 واما لا تنفك جاء الانهار ايضا كبحور الشرب منه واما اجد
 واحد ايضا ما فان سقى هذا النهر كان لاهل النهر ان ينعوه
 اضرة الله او يضره كما بـ
 قال محمد بن قائل رحمه الله لو عطيت الدنيا كلها فيهما السك

انما هذا ما قيل في
 سقوته على ان يرضى له فخرج
 من ارضه على ان لا يفسد الا ارضه
 ان يكون فيها جاز



المكره لو اعطيت الدنيا بخلافها ما افيتت حرمتها بنيت النفس
والزبيب اذا كانا يطبوخا في بئذ الحبوب لا يشترط الطبخ
هو المذكور في الكتاب واذا كره من غير هو الايج وعنه ابو يوسف
في البئذ ان قصد السكر فالتدح الاول منه حر امره والقصور المستحق
حر امره وان لم يقصد به السكر فلا بأس بالقصور واذا اراد الاكراه
فقد استوعب عن ابو حنيفة رحمه الله المذهب لا بأس به والله اعلم
كتاب الاكراه اذا اكراه على الردة لم ين
امر الله لا بالردة فتعلق بالاعتقاد ولو قال اراد ان يطلب
منه وقد خطر على بالي الخبز عما يقتضي باننا امرته ان يذوق قضا
لاننا اقرطو عا وقد علم نفسه مخلصا غيره وعلى هذا اذا اكراه على
الصلوة للصليب او بت محمد صلى الله عليه وسلم لم يفعل وقال
نزيه به الصلوة لله تع وبت محمد اجز غير النبي باننا منه قضاء
لا يذوق اذا اكراه على صياح فامنع منه يذوق لا اذا اراد
مطابقتنا للكفار كتاب الديار
اذا اتفق المسلمون والمنكر كف فقتل مسلم مسل على نطق المنكر
لا قصاص عليه وقرن على المسلمين سيفا فقتلهم ان يقتلوه ومن
اتبع السارق فقتله لا نبي عليه جعل ضربا رائد في ارباب
فاننا فعلنا لدية والكفارة وكذا الاب والوصي في الولد
الصغير عن ابو حنيفة رحمه الله والصلوات اذا ضربت الصبي بارت

المكره لو اعطيت الدنيا بخلافها ما افيتت حرمتها بنيت النفس
والزبيب اذا كانا يطبوخا في بئذ الحبوب لا يشترط الطبخ
هو المذكور في الكتاب واذا كره من غير هو الايج وعنه ابو يوسف
في البئذ ان قصد السكر فالتدح الاول منه حر امره والقصور المستحق
حر امره وان لم يقصد به السكر فلا بأس بالقصور واذا اراد الاكراه
فقد استوعب عن ابو حنيفة رحمه الله المذهب لا بأس به والله اعلم

كتاب الاكراه اذا اكراه على الردة لم ين
امر الله لا بالردة فتعلق بالاعتقاد ولو قال اراد ان يطلب
منه وقد خطر على بالي الخبز عما يقتضي باننا امرته ان يذوق قضا
لاننا اقرطو عا وقد علم نفسه مخلصا غيره وعلى هذا اذا اكراه على
الصلوة للصليب او بت محمد صلى الله عليه وسلم لم يفعل وقال

نزيه به الصلوة لله تع وبت محمد اجز غير النبي باننا منه قضاء
لا يذوق اذا اكراه على صياح فامنع منه يذوق لا اذا اراد
مطابقتنا للكفار كتاب الديار
اذا اتفق المسلمون والمنكر كف فقتل مسلم مسل على نطق المنكر
لا قصاص عليه وقرن على المسلمين سيفا فقتلهم ان يقتلوه ومن
اتبع السارق فقتله لا نبي عليه جعل ضربا رائد في ارباب

فاننا فعلنا لدية والكفارة وكذا الاب والوصي في الولد
الصغير عن ابو حنيفة رحمه الله والصلوات اذا ضربت الصبي بارت
المكره لو اعطيت الدنيا بخلافها ما افيتت حرمتها بنيت النفس
والزبيب اذا كانا يطبوخا في بئذ الحبوب لا يشترط الطبخ
هو المذكور في الكتاب واذا كره من غير هو الايج وعنه ابو يوسف
في البئذ ان قصد السكر فالتدح الاول منه حر امره والقصور المستحق
حر امره وان لم يقصد به السكر فلا بأس بالقصور واذا اراد الاكراه
فقد استوعب عن ابو حنيفة رحمه الله المذهب لا بأس به والله اعلم

كتاب الاكراه اذا اكراه على الردة لم ين
امر الله لا بالردة فتعلق بالاعتقاد ولو قال اراد ان يطلب
منه وقد خطر على بالي الخبز عما يقتضي باننا امرته ان يذوق قضا
لاننا اقرطو عا وقد علم نفسه مخلصا غيره وعلى هذا اذا اكراه على
الصلوة للصليب او بت محمد صلى الله عليه وسلم لم يفعل وقال

فما لم يضمن رجل اجرا فمضاهة من ندمه فاحترق
 ندمه غير انما ان عليه اذا لم يكن مخرج لا لا ندمه عجا والعجا
 جبارا من عجا الخطب اذا اعلق شوب انسان فخره يضمن اذا لم يناد
 برت برت رجل جالس على قوب رجل وهو يعلم به فقام
 صاحب القوب فاشوق به من نصف القوب استحسانا ومن مخرج
 في الطريق روثا او ميرايا او كنيفا او جرمنا فلناس المخرج
 لان الناس حقا في الطريق وكذا اذا حفر البئر في الطريق او وضع
 الحجر لا يجوز ولو وضع حجر فخا او اخر من موضع فخطب انسان
 فالضمان على الذي نخاه لان فعله الاول اشجع رجل يخطب
 ما لا فالضمان عليه بانلف بسقوطه من غير ان يناد ولا ان
 متويا من حيث يضمن بعد الاشارة فان راينا الدابة او البنت
 في الطريق وهي تسير فخطب بها انسان لم يضمن للضرورة وكذا
 اذا اوقفها لذلك لان الدواب لا يفعلون الا بالاقطار
 وان اوقفها لغير ذلك فبالن فخطب بها انسان يضمن لا عاقلة
 للجمل لعدم النشاصر وانما العاقلة للعرب الختان اذا ختن
 صبيا باذن والد فخطب الخنفة لما تالصبى فعلى عاقلة
 نصف الدية وان عانس فخطب دية كالمراة شرب الدية
 فنها فالخطب جنينا فلا تسى عليها عند الخنفة من رجل
 اكره خلافا او امرأة على فاحسد فقتل الاعلان والمرأة فلا تسى

برت برت من عجا الخطب
 في القوب المكتبة المستراح
 من دية الخطب
 في المسدود الخنفة عليه بالهدم
 البعده والبعيد والبعيد والبعيد
 في المسدود الخنفة عليه بالهدم

من دية الخطب
 في المسدود الخنفة عليه بالهدم
 البعده والبعيد والبعيد والبعيد
 في المسدود الخنفة عليه بالهدم

فلا شيء عليه اذ الميكرو الخ لا هو منها لا بد كان الوصايا
ويستحب ان يوصى الانسان باذنه والذات والذات يجوز
والزيادة على الذات لا يجوز الا ان يجزها الورثة واذا اوصى
لرجل جميع ماله من ماله من ماله فارقا الا امرته فان لم تجز
الماله فلها السدس وخمس اسداس الوصى له ولو كان سكان
الزوجته زوج فان لم تجز فلها الثلث والباقي للوصى له ولو كان
بالاسراف في الكفن باطله وكذا بتطهير قبره او ضرب قبته
عليها او بدفع شئ لقراء القرآن واتخاذ التابوت او نقله
بعد موته من موضع الى موضع اما اذا اوصى بتكثير التابوت يجوز
ولو كان الوصى محتاجا فلان يا كل من لا يقيم بقدره يتعين
ببره ولا يجوز كرهه وقوله في كل ما يعرف من ماله بقوله
ان الذين ياكلون اموال الشامي ظلما واذا انفق الوصى مال
اليتيم في قيله القرآن والادب يجوز له واذا اوصى لاهل
العلم دخل اهل الفقهاء والحديث ولا يدخل التكلم الدخول
تحت الوصاية او رقة غلط والنا في خيانه وعرضه
لا يجوز الوصى للضمان ولو كان عمره جدا لثابته الادب
الى عسره وتليته بعد كموله الى جنسه ثم بعده شيخوخته
باب الحكايات عن خلف بن ابيان الله تع
جعل العلم من ذنوبه الى الله عليه وسلم في الصحابة من في التابعين

يستبين

الحكايات

ثم في أبي خنيفة وأصحابه من شاء فليضرب هذا وشرافه ليس خط
 قال محمد بن حماد رحمه الله أو كما يذكر في المثل استاذ فانه كما
 جليل اجل قدرة وكان ابو يوسف رحمه الله صاحب حفظ ومحمد
 صاحب رواية وكان بدعيته في خنيفة رحمه الله كرواية
 واجاب ابو خنيفة رحمه الله في مسئلة لخطاه نوح بن مزاحم
 واصحابه فانشاء ابو خنيفة يقول كاد انزل به خطا لو قدم
 لو لا تداركها نوح بن مزاحم عن ابن مسعود رضي الله عنه
 ان الذي يفتي بكل ما يسئلونه يخون وكان ابو خنيفة رحمه الله
 ربما لا يجيب عن مسئلة سنة فقال ابو العباس في المجداح من
 بعض القياس وقال المأمون لو لا المصالح لم يكن الدين
 ولو لا الشهوة لا قطع النسل ولو لا الرياسة لا تقطع العمل
 قال ابو خنيفة رحمه الله في حياة الطلبة ان احب
 فهو ضعيف وقوة المدرس فاذا قوي فهو محتجج فكسفة
 المناظر مع الخلق والمواظقة فاذا انكسفة فهو عقيم ونجاحه
 العمل عن الضحالك عن ابن عباس رضي الله عنهما قال يكون
 بعد النبي صلى الله عليه وسلم من يكتفي بابي خنيفة وقيل ذكر
 في القومية صفته ان خنيفة وسقاه ابو جعفر مائة مسمومة
 مرسومة بكرة فلما وقع في معاينه وثب فقال ابو جعفر اية
 ابن فقال الى حيث وجهتني فلما بالي منزلة ما تسميها وكان

قال في المثل
 في العفو قال المستبني
 منظر تقي في شمس
 منظر تقي في شمس
 منظر تقي في شمس

استفتي ابن مزاحم
 في بعض المسائل
 في بعض المسائل
 في بعض المسائل
 في بعض المسائل

وكان ابو حنيفة سلم ابنا الى العلم فلما علم محمد بن عبد الله
الى العلم ختمانية ودره في استكده العلم فغضب ابو حنيفة
وجلس ابدا وقال ليس للقران عندك قدر وطالب للبحث
رحمه الله محمد بن الحسن رحمه الله كتبنا لينظر فيها فاقى بذلك
فكتب اليه شعر العلم بنى اهله ان يغضوا اهله
لعلمه ببلده لاهله لعلمه فغضب ليهجاء وقال ايضا
على ثياب لوياس جميعا بغسل كانا الفس من اكثر
وفيه نفس او فاسر بها نفوس لومري كانا اجل واكبر
وما ضر فصل السيف اخلاق عمده اذا كان غضبا جيت وجهه
براقا ابو حنيفة رحمه الله لان خطي الرجل عن فخر خير
فان يصيب بعينه فاق محمد رحمه الله اذا كان صواب
الرجل كذا فخطا يجل لمان يفتي وقال ابو يوسف
ليجل لمان يفتي حتى يعرف احكام الكتاب والسنة في الناس
والمسوخ واقاويل الصواب والمشايد ووجوه الكلا
وعلى ابي يوسف ورفوعا عير رحمه الله انهم قالوا لا يجل الاجل
ان يفتي يقول لنا الم علم خراين قلنا وان كان حافظا لا بالاجواب
على وجه الحكاية وان كان غي حافظ لا يسعدا فهاين لان
يوفرط المسائر ومذاهب القوم قال ابو بكر رحمه الله وان حفظ جميع
كتبنا فلا يقدرا ان يبلد للفقوى حتى يتدى اليه والله اعلم
بالصواب واليه المرجع والمآب

ان اليوم من الغد سرح اربع وخرجت فقلت اني انتم
ولم يبق في الفناء اوسط فابعد عن اربع اربع فبقوا
ثم لم يبق من الاصل الا اربع فبقوا بالاعشرون من اربع
فبقوا من اربع اربع فبقوا منها اربع فبقوا من اربع
ثم اربع فبقوا من اربع فبقوا من اربع فبقوا من اربع

من كلام الامام الاعظم ابو حنيفة النعمان رضي الله عنه

هب ان النفس قد بلغت مناها الم تكن المنية منتماها
صرفنا العيون في لعب وطهو فاما ثراها ثراها
ولم ندخر ليوم الحشر اذا ولم نجعل ليوم الجمع جاها
رفيقك سار فاعتبر اعتبارا وعمرك طار فانتهى اقباه
الحى ما عصيتك من عناد ولكن بشقوة نفس بلغت مناها
الحى لا تكلنى لمحة طرف
الى نفس يجذبني هواها



مكتبة الامام الاعظم ابو حنيفة النعمان رضي الله عنه
مكتبة الامام الاعظم ابو حنيفة النعمان رضي الله عنه
مكتبة الامام الاعظم ابو حنيفة النعمان رضي الله عنه

